ما نُقِل عن معجم العين وغاب عن المطبوع - صوره وحقيقته

بين الشَّكِّ واليقين

إعداد:

عبد الله بن محمَّد بن عيسى مسمليٍّ

الأستاذ المشارك بقسم اللُّغة والنَّحو والصَّرف في كلِّيَّة اللُّغة العربيَّة

جامعة أمِّ القرى

• **الملخّص:**

تقوم هذه الدِّراسة على العناية بالنُّصوص المنقولة في المصنَّفات اللُّغويَّة وغير اللُّغويَّة عن معجم العين وهي غير موجودة فيما طُبِع منه، وتحليلها وتقويمها؛ سعياً إلى بيان صور هذه النُّصوص الغائبة وأسباب غيابها عن المطبوع، وكشفاً عن حالها من حيث قبول نسبتها إلى معجم العين أو ردُّها ونفيها عنه، وقد توصَّلت الدِّراسة إلى نتائج منها: أنَّ السَّبب الرَّئيس في وقوع هذه الظَّاهرة يعود إلى اختلاف نسخ العين واضطرابها وتصرُّف النُّساخ فيها، وأنَّ بعض ما نُقِل عن العين وغاب عن المطبوع موجودٌ في نسخة طهران من كتاب العين، كما أظهرت الدِّراسة أنَّه ليس كلُّ ما نُقِل عن العين ممَّا غاب عن المطبوع يُحكم بثبوتِهِ ونسبتِهِ إليه، بل يلزم التَّأكُّد من صحَّة نسبته؛ لوجود منقولات يتعذَّر عزوها للعين ونسبتها إليه.

الكلمات المفتاحيَّة: الخليل بن أحمد – معجم العين – المفقود المعجميّ.

*****

المقدمة:

الحمد لله والصَّلاة، والسَّلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فإنَّ معجم العين لم يحَظ إلى يومنا هذا بالعناية اللَّائقة به، ولم تَرْقَ الدِّراسات المتعلِّقة به إلى ما يتطلَّع إليه الباحثون، يُقال هذا القول وبه يُحكم؛ لكونه في تاريخ العلوم اللُّغويَّة أوَّلَ معجم، ولكونه مرتبطاً بإمام العربيَّة المتفرِّد الخليل بن أحمد، ولم تنل نصوصه الحظَّ الوافر من التَّحقُّقِ والتَّحقيق والدِّراسة والتَّحليل والتَّدقيق.

وتعود قصَّة هذا البحث إلى ما يربو على عشرين عاماً حين يسَّر الله لي كتابة رسالة الدُّكتوراه، واستبان لي حينها أنَّ ممَّا تنبغي العناية به موازنة ما نُقل في المصادر عن العين بما ظهر من مطبوعه؛ لوقوفي على نصوص لم يرد لها ذكر في النُّسخة المحقَّقة منه، بهدف استقصاء تلك النُّصوص الَّتي خلا منها المطبوع، ودراستها وتحليلها وتقويمها، وأوصيت وقتها بوصية جاء نصُّها: «العناية بكتاب العين عناية تليق بأوَّل معجم جُمع في العربية، ويكون ذلك بأمور منها: ... جَمْع النُّقولات عن العين من معاجم اللُّغة وغيرها ممَّا ليس في النُّسخ الموجودة بين أيدينا»[1]، «وبخاصَّة إذا علمنا أنَّ ثمَّة نصوصاً كثيرة وردت في بعض المعاجم وفي غيرها منسوبة إلى كتاب العين، وليس لهذه النُّصوص أثر في الموجود من النُّسخ»[2]؛ لذلك عزمت على تتبُّع تلك النُّصوص من المصادر اللُّغويَّة وغير اللُّغويَّة، فألفيتها كثيرة تندُّ عن الحصر، ويطول لجمعها الأمر، وينقضي لاستيفائها العمر، وما جمعته منها لو أُخرج لجاء في مجلَّد ضخم، فآثرت إقامة دراسة موجزة تكشف عن طبيعة هذه النُّصوص، وتسعى إلى إظهار أسباب غيابها عن المطبوع، ويُتَحَقَّق فيها من صحَّة نسبة تلك النُّصوص الغائبة إلى

(١) نظام التَّقاليب في المعاجم العربيَّة، ٤٦٩.

(٢) نظام التَّقاليب في المعاجم العربيَّة، ١٨٥.

العين، وجاء عنوان البحث: (**ما نُقِل عن معجم العين وغاب عن المطبوع - صوره وحقيقته بين الشَّكِّ واليقين**).

أهمّيّة البحث:

يستمدُّ البحث أهمِّيَّته من الأمور الآتية:

١- مكانة معجم العين وقيمة الدِّراسات المتعلِّقة به.

٢- ارتباطه بمادَّة المعجمات الأصول ومصادرها.

٣- الحرص على خدمة أوَّل معجم في العربيَّة باستكمال نصوصه الغائبة ودراستها.

مشكلة البحث وأسئلته:

ينطلق هذا البحث من مشكلة علميَّة ظاهرة لمن له عناية بكتاب العين والنُّصوص المنقولة عنه في المصنَّفات اللُّغويَّة المعجميَّة وغير المعجميَّة؛ إذ سيقف على أقوالٍ معزوَّة إلى العين لا وجود لها فيما طُبع منه، فتنشأ عنده الحاجة إلى معرفة حقيقة هذه الأقوال، وأسباب غيابها، والحكم عليها قبولاً وردّاً.

ويسعى البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

ما موقع نصوص العين في المصنَّفات اللُّغويَّة وغير اللُّغويَّة؟

ما أكثر المعجمات اللُّغويَّة احتواء لمنقولات عن العين لا وجود لها في المطبوع؟

ما الصُّور الَّتي جاءت عليها النُّصوص الَّتي نُقلت عن العين وهي غائبة عن المطبوع؟

ما أسباب غياب بعض نصوص العين عن مطبوعه؟

ما أحوال المنقول الغائب من حيث اليقين بنسبته إلى العين أو نفيه عنه؟

أتصحُّ نسبة كلِّ النُّصوص الغائبة عن المطبوع إلى العين أم لا تصحُّ؟

ما المعيار في الحكم على النُّصوص الغائبة إثباتاً ونفياً، يقيناً ورجحاناً؟

أهداف البحث:

١- إبراز موقع معجم العين ونصوصه في مصنَّفات علوم العربيَّة ومعجماتها اللُّغويَّة.

٢- بيان الصُّور الَّتي جاء عليها المنقول عن العين ممَّا غاب عن المطبوع.

٣- الكشف عن أسباب غياب بعض نصوص العين عن مطبوعه.

٤- الوقوف على أحوال تلك النُّصوص والحكم عليها والتَّحقُّق من صحَّة نسبتها إلى العين.

منهج البحث:

يقوم البحث على تتبُّع النُّصوص المنقولة عن العين في المصادر المختلفة لغويَّة وغير لغويَّة، ومقارنتها بكتاب العين، واستخراج ما لم يرد له ذكر في المطبوع منه، ثمَّ دراسة جملة من تلك النُّصوص، وعرضها على المعجمات بعامَّة؛ للوصول إلى حقيقتها وأحوالها وقبولها وردِّها، اعتماداً على المنهج الوصفيِّ التَّحليليِّ.

هيكل البحث:

يأتي هذا البحث في مقدِّمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، جُعِلت فيه المقدِّمة لبيان أهمِّيَّة البحث ومشكلته وأهدافه ومنهجه، تلاها التَّمهيد لعرض موقع معجم العين ونصوصه في المصادر اللُّغويَّة وغير اللُّغويَّة، أمَّا المبحثان فقد خُصِّص أوَّلهما للحديث عن الصُّوَر الَّتي جاءت وفقها النُّصوص الغائبة عن المطبوع، وخُصِّص ثانيهما لبيان أحوال النُّصوص الغائبة من حيث صحَّة نسبتها إلى كتاب العين إثباتاً ونفياً، وذُيِّل البحث بخاتمة تَبْرُز فيها نتائجُه وأهمُّ التَّوصيات المقترحة للباحثين.

التَّمهيد

معجم العين في المصادر:

عَـرَفَ العلـماء منذ ظهـور كتاب العـين أهمِّيَّته ومكانتـه، فأولوه اهتمامهـم وعنايتهم، اعتـماداً ونقـلاً وتوظيفـاً ونقداً؛ فلا تـكاد تقف عـلى مصدر أُلِّف منـذ أوائل القـرن الرَّابع مـن المصـادر اللُّغويَّـة أو المصنَّفـات الَّتي تُعنى بـدلالات ألفـاظ العربيَّة إلا وفيـه نقل عن العـين، قـلَّ أو كثـر، أمَّا المعجـمات منها فهـو مصدرهـا الأوَّل ومعينهـا المفضَّل، ينسـبون مـا نقلـوه إليـه تـارة، وينهلون منه مـن غير عـزوٍ تارة.

وقـد أظهـر تتبُّـع المصـادر اللُّغويَّـة وغـير اللُّغويَّـة الَّتـي هـي مظنَّـة النَّقـل عـن العـين -وبخاصَّـة مصنَّفـات القـرون الثَّلاثـة: الثَّالـث والرَّابـع والخامـس- أمـوراً، أُوجِزُهـا في الآتي:

١- أَقْـدَمُ مصـدر وقفـتُ عليـه ينقـل عـن العـين هـو كتـاب غريـب الحديـث لإبراهيـم بـن إسـحاق الحـربيِّ ت ٢٨٥هـ، فقـد نقـل عـن العين فيـما يزيـد عـلى عشريـن موضعـاً كلُّهـا يقـول فيهـا: «قـال الخليـل»[1].

٢- وقـع التَّفـاوت بين أصحـاب المعاجم في العـزو إلى العين أو صاحبه فيـما ينقلونه عنـه، فمنهـم مـن يُكثر النَّقـل من غير إشـارة، ومنهم من ينسـب القـول المنقول إلى العـين أو صاحبـه، ومنهـم من يخلـط فيعزو تارة ويـترك أخرى.

فمـن النَّـوع الأوَّل معجـم المحيـط للصَّاحـب بـن عبّـاد، وهـو مـن أكثـر المعجمات اعتـماداً عـلى العـين، ويـكاد يكـون مصـدرَه الأشـهر، غـير أنَّـه عنـد نقلـه عـن العـين لا يشـير إليـه أو إلى الخليـل ولا يـصرِّح بـه إلا قليـلاً، وممَّـا يؤكِّـد اهتمامـه بـما جـاء في العـين تصريحـه بـما أُهمـل فيـه وحُكـي عـن غـيره مستعملاً، حيـث نـصَّ في أكثـر مـن ثـلاث مئـة موضـع عـلى إهمـال الخليـل للمـوادِّ والجـذور فيهـا.

(١) ينظر مثلاً: ١/ ١٢٢ و١٤٤ و١٨١ و١٨٨ و٢٧٣ و٢/ ٣٦٩ و٤٦٦.

ومن النَّوع الثَّاني كتاب البارع لأبي عليٍّ القاليِّ الَّذي أكثر النَّقل عن العين، حتَّى قيل عنه: إنّه نسخة أخرى منه، وفي القطعة الَّتي وُجِدَتْ منه ما يقرب من خمس مئة نقل عن العين، يقول في المواضع كلِّها: «قال الخليل»، أو «عن الخليل».

ومثله تهذيب اللُّغة غير أنَّه استبدل اللَّيث بالخليل، ونقل عنه في أكثر من أربعة آلاف موضع، يقول فيها: «قال اللَّيث»، وقد يقول: «قال ابن المظفَّر»، وقد اطَّلع على عدَّة نسخ من العين؛ ولذلك يقول أحياناً: «رأيته في نسخ كثيرة من كتاب العين»[1]، كما أنَّه اعتنى بنقده والرَّدِّ عليه في مواضع كثيرة[2].

ومثلهما ابن سيده في معجميه المخصّص والمحكم، وقد أكثر من النقل عن العين، إلا أنَّه في غالب الأمر لا يذكر الخليل ولا اللَّيث، وإنَّما يقول: «قال صاحب العين».

ومن النَّوع الثَّالث معجم جمهرة اللُّغة لابن دريد، فإنَّ العين مصدره الأساس، وقد ذكره في مقدِّمته، واعتمد عليه كثيراً، وصرّح باسم الخليل في أكثر من سبعين موضعاً ينقل فيها عن العين، وما لم يصرِّح فيه بالعين أو الخليل أكثر من ذلك بكثير.

وقريباً من صنيع ابن دريد فِعْل الجوهريِّ في الصِّحاح، وفيه نصوص كثيرة منقولة عن العين بنصِّها لم يُشر فيها إلى قائلها، مع أنَّه يصرّح باسم الخليل في مواضع كثيرة أيضاً.

٣- عامّة من ينقل عن العين ينسب القول إلى الخليل، ويُستثنى من ذلك الأزهريُّ في تهذيب اللُّغة فقد نسبه إلى اللَّيث؛ لاعتقاده بأنَّ من أسَّس نظام العينِ الخليلُ، ومن حشاه وفسَّر الألفاظ هو اللَّيث.

(١) تهذيب اللغة ٣/ ٢٦٤.

(٢) ينظر: مآخذ الأزهريِّ اللُّغويَّةُ على كتاب العين، إعداد: د.جمعان السُّلميِّ.

٤- عُنيت المصادر اللُّغويَّة الأخرى من غير المعجمات العامَّة بالنقل عن معجم العين، ومن تلك المصادر: غريب الحديث للحربيِّ، وقد مرّ ذكره، ومثله كتاب الدَّلائل في غريب الحديث لقاسم بن ثابت السَّرقسطيِّ ت ٣٠٢هـ، فقد نقل عن العين في موضعين، أحدهما بصيغة: «قالوا عن الخليل»[١] والآخر قال فيه: «ذُكر هذا التَّفسير عن الخليل»[٢]

ومنها تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه، وقد كان ينسب ما ينقله عن العين إلى الخليل بن أحمد.

ومنها المقصور والممدود لأبي عليٍّ القاليِّ الَّذي خالف طريقته في البارع عندما يعزو المنقول إلى العين، فقد كان في البارع ينسبه إلى الخليل، أمَّا في المقصور والممدود فينسبه إلى «صاحب كتاب العين»[٣].

ومنها كتاب الصَّاحبيِّ لابن فارس، وكتابا أبي هلال العسكريِّ: الفروق اللُّغويَّة، والتَّلخيص في معرفة أسماء الأشياء، وقد كانا ينسبان ما يأخذانه إلى الخليل بن أحمد.

ومنها كتاب الأفعال لأبي عثمان المعافريِّ السَّرقسطيِّ المعروف بابن الحدَّاد ت بعد ٤٠٠ هـ، وقد نقل عن العين في مواضع كثيرة.

٥- لم يقتصر النَّقل عن العين على المصادر اللُّغويَّة، بل وُجِد في المصادر الأخرى؛ لاعتقادها بأهمِّيَّته ومكانته، ومن تلك المصادر: كتاب أمثال الحديث لأبي محمّد الرَّامَهُرْمُزِيِّ ت ٣٦٠هـ، فقد كان ينقل عن العين في تفسيره لألفاظ الأحاديث، وينسب الأقوال إلى «صاحب كتاب العين»[٤]، ومنها كتاب مفاتيح العلوم لمحمّد بن أحمد بن يوسف الخُوارزميِّ ت

(١) الدَّلائل في غريب الحديث ١/ ٤١٦.
(٢) الدَّلائل في غريب الحديث ٢/ ٦٣٩.
(٣) ينظر مثلاً: ص٣٥ و١٢٤ و٣٢٠.
(٤) ينظر مثلاً: ٢٨ و٥٠ و٨٤ و٩٢ و١٢٣.

٣٨٧هـ، وكان ينقل عن العين بالنَّصِّ ويعزوه إلى الخليل[١]، ومثله كتاب حلية الفقهاء لأحمد بن فارس[٢]، وغيرها من المصنَّفات.

٦- يظهر أنَّ الخلاف في نسبة العين إلى الخليل قد اشتدَّ منذ وقت مبكر، وهذا هو الَّذي دعا بعض الأئمّة إلى أن يسلكوا مسلكاً يخرجهم من هذا الخلاف، فنسبوا الأقوال المنقولة إلى صاحب العين، ومن أولئك: أبو عليٍّ القاليُّ في المقصور والممدود، وأبو محمّد الرَّامَهُرْمُزِيُّ في كتاب أمثال الحديث، وأبو عثمان المعافريُّ في كتاب الأفعال، وابن سيده في كتابيه المخصَّص والمحكم.

٧- وقع التَّفاوت بين المصادر في النُّصوص الَّتي نقلتها عن العين موافَقةً للمطبوع ومخالَفةً له، فمنها ما يتَّفِق معه لا يكاد يوجد فيه نَقْلٌ غائب عن المطبوع، ومنها ما فيه منقولات كثيرة عن العين لا أثر لها فيما وصل إلينا.

وفيما يلي سرد لعدد من المصنَّفات الَّتي نَقلت عن العين ويتَّفِق ما فيها مع ما في العين المطبوع في المواضع كلِّها أو في أغلبها:

- غريب الحديث لأبي أسحاق الحربيِّ.
- تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه.
- المقصور والممدود لأبي عليٍّ القاليِّ.
- أمثال الحديث لأبي محمّد الرَّامهرمزيِّ.
- ديوان الأدب للفارابيِّ.
- مفاتيح العلوم لمحمّد بن أحمد بن يوسف الخوارزميِّ.

(١) ينظر مثلاً: ص٢٦ و٢٩ و٣٩ و٩٤.
(٢) ينظر مثلاً: ص٢٦ و٥٩.

- الصَّاحبيُّ لأحمد بن فارس.
- حلية الفقهاء له.
- الفروق اللُّغويَّة لأبي هلال العسكريِّ.
- التَّلخيص في معرفة أسماء الأشياء له.
- الصّحاح للجوهريّ.
- الأفعال لأبي عثمان المعافريِّ السَّرقسطيِّ.

فجميع ما في هذه المصنَّفات أو غالبه لا يختلف عمَّا في مطبوع العين، أمَّا المصنَّفات الَّتي حوت نصوصاً منقولة عن العين وغاب عدد كبير منها عن المطبوع فمن أشهرها ما يلي:

- جمهرة اللُّغة لابن دريد، وفيه ما يقرب من خمسين موضعاً لا أثر لها في المطبوع ممَّا نسبه إلى الخليل.
- البارع لأبي عليٍّ القاليِّ، وفي القطعة الموجودة منه ما يربو على أربعين نقلاً خلا منها المطبوع.
- تهذيب اللُّغة للأزهريِّ، وهو من أكثر المصنَّفات نقلاً عن العين، ومن أكثرها احتواء لنصوص غابت عن المطبوع، إذ بلغ الغائب ما يزيد على مئتي نصٍّ لا أثر لها في المطبوع، وهي غير النُّصوص الَّتي أضافها المحقِّقان إلى المطبوع تزيد على ست مئة نصٍّ ممَّا لم يعثرا عليه في النُّسخ الخطِّيَّة، نسبها الأزهريُّ إلى اللَّيث.
- مختصر العين لأبي بكرٍ الزُّبيديِّ، وفيه مئات المواضع لم ترد في العين المطبوع، أشار إليها محقِّقه الشَّاذليُّ في حاشية كلِّ موضع.
- استدراك الغلط الواقع في كتاب العين لأبي بكرٍ الزُّبيديِّ، وقد بلغت النُّصوص الَّتي لم يرد لها ذكر في المطبوع اثنين وثلاثين نصّاً.

مقاييس اللُّغة لابن فارس، وقد بلغت المواضع الَّتي نقل فيها عن العين ممَّا غاب عن المطبوع ما يربو على سبعين موضعاً.

مجمل اللُّغة لابن فارس، وقد بلغت النُّصوص الغائبة عن المطبوع فيه خمسة وثلاثين نصّاً.

مختصر العين للخطيب الإسكافيِّ، وقد عُني محقِّقه بالإشارة إلى ما غاب عن المطبوع في هوامش الكتاب، وتُعدّ النُّصوص الّتي أشار إليها بالمئات.

المخصَّص لابن سيده، فقد نقل عن العين في أكثر من ألفي موضع، منها ما يزيد على ثلاث مئة نقل عن العين خلا منها المطبوع.

٨- ممّا يلحظه المطَّلع على المصنَّفات اللُّغويَّة والمعجمات وكتب التَّراجم والأعلام التَّصريُح بالتَّباين بين نسخ العين، وهذا التَّباين لا يكاد يوجد له نظير في أيِّ كتاب آخر، ومن المعلوم الظاهر أنَّ بعض نُسَخ العين قد وقع فيه اختلال واضطراب وخلط بتصرُّف من النُّسَّاخ الورَّاقين، وروايات عن متأخِّرين عن الخليل واللَّيث، وزياداتٌ رأى بعض العلماء إضافتها، يقول ثعلب: «إنَّما وقع الغلط في كتاب الخليل؛ لأنَّ الخليل رسمه ولم يحْشُه، ولو كان حشاه ما بقّى فيه شيئاً؛ لأنَّ الخليل رجلٌ لم يُرَ مثلُه، وقد حشا الكتاب أيضاً قوم علماء، إلا أنَّهم لم يؤخذ منهم رواية، وإنَّما وجد بنقل الورَّاقين، فاختلَّ الكتاب لهذه الجهة»(١).

وقد صرَّح الأزهريُّ بذلك في قوله عن خلل رآه في أحد المواضع: «وهذه الحروف وما شاكلها أُراها منقولةً من صُحُفٍ سقيمة إلى كتاب الليث، وزِيْدَت فيه، ومن نَقَلها لم يعرف العربيَّة، فصحَّف وغيَّر فأكثر، والله المستعان»(٢).

ويؤكِّد الزُّبيديُّ ما ذهب إليه ثعلب بقوله: «ومن الدَّليل على ما ذكره أبو العبَّاس من زيادات النَّاس فيه: اختلاف نُسَخِه واضطراب رواياته، إلى ما وقع

(١) مراتب النَّحويِّين، لأبي الطَّيِّب اللُّغويِّ، ص ٥٧، وينظر استدراك الغلط لأبي بكر الزُّبيديِّ، ص ٤٦.
(٢) تهذيب اللُّغة ٧/ ١٥١.

فيه من الحكايات عن المتأخِّرين، والاستشهاد بالمرذول من أشعار المُحْدَثين... وفي بعضها: (قال ابن الأعرابيِّ)، (وقال الأصمعيُّ)، فهل يجوز أنْ يكون الخليل يروي عن الأصمعيِّ وابن الأعرابيِّ أو أبي عبيد...»[1].

وقد جاءت في العين المطبوع أقوالٌ لهؤلاء الأعلام[2] وغيرهم كأبي عبيدة[3] وابن قتيبة[4].

وهذا الاضطراب في النُّسخ هو الَّذي دفع الحكم المستنصر إلى أن يطلب من أبي عليٍّ القاليِّ النَّظر في النَّسخ المتعدِّدة الَّتي توافرت في خزائنه ليقابل بينها ويخرج بنسخة منقَّحة مستقيمة أقرب إلى ما وضعه عليه صاحبه[5].

٩- الطَّبعة الَّتي ظهرت لكتاب العين اعتمد فيها محقِّقاها على ثلاث نسخ متأخِّرة، أقدمها كُتِبت سنة ١٠٥٤هـ، وإذا كان الاختلاف والتَّباين قد ظهر في النُّسخ منذ القرن الثَّالث أو الرَّابع فمن باب أولى أن تتأثَّر النُّسخ المتأخِّرة ويغيب عنها شيء كثير من النُّصوص الَّتي كانت في بعض النُّسخ المتقدِّمة.

١٠- ممَّا يظهر به الاضطراب بين النُّسخ وتباينها الكبير أنَّ ما وصل إلينا منها قد غابت عنه نصوص كثيرة تضافرت المعجمات على روايتها عن العين، وفي المقابل فيها نصوص لا ينبغي أن تكون من العين؛ لأمور منها: إجماع المعجمات والمصادر على إغفالها وعدم ذكرها وروايتها عنه، ويغلب على الظَّنِّ أنَّها زيادات في قرون متأخِّرة، والله أعلم.

(١) استدراك الغلط، ص ٤٦.
(٢) ينظر: العين ١/ ٩٨ و١٨٣ و١٨٥.
(٣) ينظر: العين ٤/ ٢٤٥ و٥/ ٥٩.
(٤) ينظر: العين ٤/ ٧.
(٥) ينظر: جذوة المقتبس للحميديِّ، ص ١٦٦ وإنباه الرواة ٣/ ٧١.

المبحث الأوَّل:

صور المنقولِ عن العين الغائبِ عن المطبوع:

تعدّدت أنواع الغائب عن مطبوع العين ممّا نُقل في المصادر وتنوّعت صوره، فشملت الأبوابَ الرَّئيسة، والموادَّ المعجميَّة والمقلوبات، والمعاني والتَّفسيرات، والصِّيغ والأحكام، والشَّواهد ولغات العرب، والقراءات القرآنيَّة وتوجيهها، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

١. الأبواب الرَّئيسة:

ويُقصد بها ما عَقَده صاحب العين من تبويب يندرج تحت حروف المعجم المرتَّبة صوتيّاً، مثل قوله: حرف الحاء، ثمّ يذكر تحته مثلاً: باب الحاء والقاف والسِّين، فقد نجد في المصادر نقلاً عن معجم العين خلا منه المطبوع، ويقتضي هذا النَّقل إضافة بابٍ تحت الحرف.

ومن أمثلة ذلك ما نقله صاحب جمهرة اللُّغة عن العين من حديث عن العِضْيَوط، وهو الَّذي يُحدث إذا جامع، قال ابن دريد: «وقالوا: العِذْيَوط أيضاً بالذَّال. وذكر الخليل أنَّه يتصرَّف فيقال: عَضْيَطَ يُعَضْيِط عَضْيَطة، بالضَّاد والذَّال، ولم يجئ به أحد من أصحابنا مصرَّفاً غير الخليل»[1]، وقد خلا معجم العين من باب العين والضَّاد والطَّاء، وإثبات هذا اللَّفظ يعني أنَّ في النُّسخة الَّتي نقل عنها ابن دريد باباً يقع بين البابين (باب العين والشِّين والميم) و (باب العين والضَّاد والذَّال) هو باب العين والضَّاد والطَّاء، ولم يُستعمل منه إلا تقليب واحد وهو (ع ض ط).

ومن أمثلة ذلك أيضاً ما نقله الأزهريُّ عن العين من حديث عن الحَكِيص، فقال: «اللَّيْث: الحَكِيصُ: المَرْمِيُّ بالرِّيبةِ وأَنْشَدَ:

(١) جمهرة اللُّغة، طبعة حيدر آباد الدَّكن ٣/ ٩٢، وينظر: الإبدال لأبي الطَّيِّب اللُّغويِّ ٢/ ١٧.

فَلَنْ تَرَاني أَبداً حَكِيصا

مَعَ الـمُرِيْبِيْنَ وَلَنْ أَلُوصا

قلت: لا أعرف الحَكِيْصَ ولم أَسْمَعهُ لغير اللَّيْث»[1]، فهذا النَّقل لا أثر له في المطبوع، ولو كان فيه لاقتضى عَقْدَ باب عنوانه: باب الحاء والكاف والصَّاد.

ومثله كذلك ما حكاه عن اللَّيث في اللَّضْم، إذ قال: «قال اللَّيْث: اللَّضْمُ: العُنْف والإلحاحُ على الرّجل. يُقال: لَضَمْتُه أَلْضِمُه لَضْماً، أَي: عَنُفْتُ عَلَيْهِ وأَلْحَحْتُ. وَأنْشد:

مَنَنْتَ بنائلٍ ولَضَمْتَ أُخْرَى بَرَدٍّ مَا كذَا فِعْلُ الكِرامِ

قلتُ: ولا أَعرف اللَّضْمَ، ولا هذا الشِّعر، وهو مُنْكر»[2]، وهذا اللَّفظ حقُّه أن يُعقد له باب الضَّاد واللَّام والميم، ولكنَّ نسخ العين الَّتي اُعتمِد عليها في تحقيقه خلت منه.

ومن ذلك لفظ الشَّلْحاء، وهو السَّيْفُ بلغة أهل الشِّحر، وهذا ممَّا اشترك في نقله عن العين: الأزهريُّ في تهذيبُ اللُّغة[3]، والزَّبيديُّ، والإسكافيُّ، في مختصريهما للعين[4]، وكأنَّ النُّسخ الَّتي وَقَفَ عليها هؤلاء الثَّلاثة فيها باب الحاء والشِّين واللَّام، يقع بين بابي: الحاء والشِّين والرَّاء، والحاء والشِّين والنُّون.

ومن الأبواب الَّتي خلا منها مطبوع العين باب العين والكاف والصَّاد، وموضعه وفق نظام العين يسبق باب العين والكاف والسِّين، غير أنَّه قد جاء في مختصري الزَّبيديِّ والإسكافيِّ: العَكِصُ: الشَّكِسُ[5]، ومثله

(١) تهذيب اللُّغة ٤/ ٩١.

(٢) تهذيب اللُّغة ١٢/ ٤٢.

(٣) تهذيب اللُّغة ٤/ ١٨٣.

(٤) مختصر العين للزُّبيديِّ١/ ٢٦٠، ومختصر العين للإسكافيِّ١/ ٣٢٠.

(٥) مختصر العين للزُّبيديِّ١/ ٨٨، ومختصر العين للإسكافيِّ١/ ١١٧، وفيه عكض بالضَّاد المعجمة وهو تصحيف.

تماماً حديثهما عن الشِّزْغ: وهو الضِّفدع الصَّغير، وجمعه شِزْغان[1]، وكلُّ ذلك غاب عن مطبوع العين.

٢. الموادّ المعجميَّة:

ويُقصد بها الجذور أو المقلوبات داخل الباب الواحد مثل: مادَّة (ش ج ر) الَّتي تندرج تحت باب الجيم والشِّين والرَّاء، ويشاركها مقلوبات أخرى هي: (ج ش ر) و(ج ر ش) و(ش ر ج)، فقد يرد في المصادر نَقْلٌ عن العين لحديث عن لفظ وتفسيره، والمطبوع خلا من المادَّة الَّتي أُخِذ منها هذا اللَّفظ، ومن ذلك مادَّة (هـ ي ث) الَّتي تندرج تحت باب الهاء والثاء في الثُّلاثيِّ المعتلِّ، وهذا الباب لم يرد منه في مطبوع العين سوى مقلوبين هما (و هـ ث) و(ث ي هـ) أمّا (هـ ي ث) فلا أثر له، وقد نقل أبو عليٍّ القاليُّ فيه تفسيراً عن العين، فقال: «قال الخليل: يقال هاثَ لي فلان من المال يَهِيْثُ هَيْثاناً على مثال فَعَلان إذا حثا له منه»[2].

ومن ذلك ما جاء في مختصر العين للزُّبيديِّ في مادة العين والهاء والدَّال: «هِدَعْ: كلمة تُسَكَّنُ بها صغار الإبل عند النّفار»[3]، وذكر ذلك الإسكافيُّ في مختصر العين، وزاد: «والهَوْدَعُ: النَّعام الذَّكر»[4]، وقال صاحب تاج العروس بعد أن ذكر اللَّفظة وتفسيرها: «قال اللَّيْثُ: ولا يُقالُ ذلكَ لِحَلَّتِهَا، وَلَا لِمَسانِّها»[5]، وبالرُّجوع إلى مطبوع العين نجد ثلاثة مقلوبات ليس من بينها (هـ د ع)

وقد اجتمع مختصرا العين على الحديث عن موادَّ لم ترد في مطبوع العين، ومن أمثلته: (د ع ك)، الَّتي تدلُّ على التَّليين، «دَعَكَ الأدِيمَ والثَّوب باللُّبْسِ،

(١) ينظر: مختصر العين للزُّبيديِّ١/ ٤٨٧، ومختصر العين للإسكافيِّ٢/ ٦٠٠.
(٢) البارع ١٥٨.
(٣) مختصر العين ١/ ٥٨.
(٤) مختصر العين ١/ ٩٠.
(٥) تاج العروس٢٢/ ٣٨٨.

والخَصْمَ: لَيَّنَهُ»[1]، ومثله مادَّة (ح ث ر)، الَّتي ورد منها: الحَوْثَرة: الكَمَرة، وحوثر: اسم رجل[2]، وكذا مادَّة (ر غ غ) الَّتي جاء منها: «الرَّغرغة: أن تشرب الإبل الماء كلَّ يوم... والرّغيغة: مرقة تطبخ للنُّفساء»[3].

كما أنّ الزُّبيديَّ قد استدرك على صاحب العين إيراده بعض الألفاظ في غير موادِّها اللَّائقة بها، وبعض تلك الموادِّ لا وجود لها في مطبوع العين، ومن ذلك:

قال الزُّبيديُّ: «وفيه[4] الحِنْتَأْو: القصير. قال أبو بكر: الحِنْتَأْو ثلاثيٌّ، والنُّون والواو فيه زائدتان»[5].

وقال: «وفي باب تقل: التِّقْلِق من طير الماء. قال أبو بكر: التِّقْلِقُ: من الثّلاثي الَّذي فاؤه ولامه من مخرج واحد»[6].

وقال: «وفيه[7] المُحْبَنْجِرُ: المُنتفخُ من الغضب. قال أبو بكر: هو رباعي، والنُّون فيه زائدة، وكذلك المُسْحَنطِرُ والمُسْلَنْطِحُ والمُسْحَنْفِرُ، كلُّ نونٍ كانت ثالثة في هذا البناء، فحكمها الزِّيادة في الأسماء والأفعال، ولا تأتي الميم أوَّل الأسماء الخماسيَّة أبداً»[8].

فهذه النُّقول الَّتي أوردها الزُّبيديُّ في استدراكه لا وجود لها في مطبوع العين، ولا أثر لموادّها، وهذا يؤكِّد أنَّ النُّسخ الّتي اطَّلع عليها الزُّبيديُّ تختلف عن النُّسخ الَّتي وصلتنا.

(١) مختصر العين للإسكافيِّ١/ ١١٨، وينظر: مختصر العين للزُّبيديِّ١/ ٨٩.
(٢) ينظر: مختصر العين للزُّبيديِّ١/ ٢٩٣، ومختصر العين للإسكافيِّ١/ ٣٥٩.
(٣) مختصر العين للزُّبيديِّ١/ ٤٨٣، ومختصر العين للإسكافيِّ٢/ ٥٩٦.
(٤) أي: في باب الرّباعي.
(٥) استدراك الغلط الواقع في كتاب العين، ص ٧٨.
(٦) استدراك الغلط الواقع في كتاب العين، ص ١٣٠.
(٧) أي في باب الخماسي.
(٨) استدراك الغلط الواقع في كتاب العين، ص ٧٩.

ومن الموادِّ الَّتي نُقِلَت عن العين وغابت عن مطبوعه (ر ب ج) الَّتي عزاها ابن فارس إلى العين، فقال: «قال الخليل: التَّرَبُّج: التَّحَيُّرُ»[1]، وهذه المادَّة اجتمع على ذكرها بالنَّصِّ الَّذي أورده ابن فارس صاحبا المختصرين: الزُّبيديُّ[2]، والإسكافيُّ[3].

٣. المعاني والتَّفسيرات:

وذلك بأن يكون للفظ معنيان فأكثر، ونجد في كتاب العين بعضاً من تلك المعاني، ويُنسب إليه في بعض المصادر معنًى لا نجده في المطبوع، وهذا النَّوع من أكثر الأنواع وروداً في المصادر، وأمثلته يصعب حصرها، ومن ذلك ما جاء في غريب الحديث لأبي إسحاق الحربيّ، الَّذي نقل عن العين في مواضع كثيرة، غالبها يتّفق مع ما وصل إلينا من العين، وفي أحد المواضع نَقَل عنه معنى للحِجْرِ لا أثر له في المطبوع، وهو قوله: «قال الخليل: يقال: الحِجْر: القرابة»[4]، ونقل هذا المعنى الزُّبيديُّ والإسكافيُّ في مختصريهما[5]، ونّص عليه أيضاً الصّاحب في المحيط، من غير نسبته إلى العين[6]، والَّذي ورد في مادّة (ح ج ر) من العين: الحِجر: الحرام، والحِجْرُ: حطيم مكّة، وحِجْر المرأة لغة في: حَجْرها، وحِجْرٌ: موضعٌ[7].

ومن ذلك أيضاً ما جاء في العين من تفسير للفظ الكَبْع بأنَّه: نَقْد الدَّراهم ووزنها[8]، ولم يذكر له معنًى آخر، غير أنَّ ابن دريد نقل معنًى غير المعنى الَّذي ورد في المطبوع، فقال: «والكَبْعُ ذكر الخليلُ أنَّه المَنْع، كَبَعْتُه عن كذا وكذا أَكْبَعُه كَبْعاً: إذا منعته عنه»[9].

(١) مقاييس اللُّغة ٢/ ٤٧٤.
(٢) ينظر: مختصر العين ٢/ ٨١.
(٣) ينظر: مختصر العين ٢/ ٨٦٧.
(٤) غريب الحديث للحربيّ ١/ ٢٣٦.
(٥) ينظر: مختصر العين للزُّبيديِّ ١/ ٢٥٣، ومختصر العين للإسكافيِّ ١/ ٣١١.
(٦) المحيط في اللُّغة ٢/ ٣٩٩، ونَصَّ ابنُ سيده في المخصَّص ١/ ٣٣٣ على نسبته إلى صاحب العين.
(٧) العين ٣/ ٧٤، و٧٥.
(٨) العين ١/ ٢٠٨.
(٩) الجمهرة ١/ ٣٦٥، وينظر: تاج العروس ٢٢/ ١٠٧.

ومن أمثلة ذلك لفظ أُفُرَّة، فقد جاء في العين المطبوع: «وما زال فُلانٌ في أُفُرَّةِ شَرٍّ من فلان، أي: في أوَّل»(١)، ونقل ابن درستويه عنه معنًى آخر، فقال: «وقال الخليل: يقال جاء فلان في أُفُرَّة من قومه: أي في جماعة لهم جَلَبة»(٢)، وهذا المعنى نصّ عليه الزُّبيديُّ والإسكافيُّ في مختصريهما(٣).

وقد أنكر صاحبُ تهذيب اللُّغة على صاحب العين إيرادَه معنًى للجَفْل لم يجده عند غيره، قال الأزهريُّ: «قال اللَّيْث: الْجَفْلُ: السَّفينَةُ، والجُفُول السُّفُن. قلت: لم أسمع الْجَفْل بِهَذَا المعْنى لِغَير اللَّيْث»(٤)، وهذا المعنى لم يرد له ذكر في مطبوع العين، وأمثال هذا في تهذيب اللُّغة كثير، ومنه ما ورد في معنى الفِرْز، قال الأزهريُّ: «والفِرْز: الْفَرد. وَفِي الحَديث: (من أَخذ شَفْعاً فَهُوَ لَهُ، وَمن أَخذ فِرْزاً فَهُوَ لَهُ)(٥)؛ هذا ذكره اللَّيْث. قلت: لا أعرف الفِرْز بمعنى الفَرْد؛ إنَّما الفِرْز ما فُرِزَ من النَّصيب المَفْروز لصاحبه، وَاحِداً كان أو اثْنَيْنِ»(٦)، ولم يرد المعنى الَّذي عزاه الأزهريُّ إلى اللَّيث في مطبوع العين.

ومن الأمثلة على اقتصار نسخ العين الَّتي وصلتنا على بعض المعاني ما جاء في العين من قول صاحبه: «يقال: تَسَعْتُ القوم، أي: صرت تاسعهم»(٧)، ولم يأتِ في المطبوع غير هذا المعنى، غير أنّ المختصرين اجتمعا على ذكر معنًى آخر، فقد جاء فيهما: «وتَسَعْتُهُم: أخذت التُّسْعَ من أموالهم»(٨).

(١) العين٨/ ٢٥٦.
(٢) تصحيح الفصيح وشرحه، ص ٣٤٨.
(٣) ينظر: مختصر العين للزُّبيديِّ ٣/ ٣٩٥، ومختصر العين للإسكافيِّ ٣/ ١٢٢٠.
(٤) تهذيب اللُّغة ١١/ ٨٨.
(٥) ينظر الحديث في: النَّهاية لابن الأثير ٣/ ٤٢٨.
(٦) تهذيب اللُّغة ١٣/ ١٨٩، ١٩٠.
(٧) العين ١/ ٣٢٥.
(٨) مختصر العين للزُّبيديِّ ١/ ١٢٨، ومختصر العين للخطيب الإسكافيِّ١/ ١٥٥.

٤. القراءات القرآنيَّة وتوجيهها:

ومن الصُّور الَّتي ورد فيها النَّقل من المصادر عن العين وهو ممَّا غاب عن المطبوع الإشارة إلى القراءات القرآنيّة مع ذكر توجيهها، ومن ذلك ما أورده الزَّجاجيُّ في كتابه اشتقاق أسماء الله، إذ قال: «وذكر صاحب العين أنَّه يُؤثر عن بعض السَّلف أنَّه قرأ ﴿لَيَخْرُجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨][1]أي ليَخْرُجَنَّ الأعزُّ منها ذليلاً»[2].

وتبعه ابن خالويه فقال: «﴿لَيَخْرُجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨] على معنى: ليَخْرُجَنَّ العزيزُ منها ذليلاً، وليصيرنَّ العزيز ذليلاً، حكاه الخليل في كتاب العين»[3].

٥. الشَّواهد الشِّعريَّة:

يظهر من خلال تتبُّع المصادر الَّتي نقلت عن العين أنَّ ممَّا غاب عن مطبوعه عدداً من الأبيات الشِّعريَّة الَّتي تُساق لبيان المعاني والاستشهاد عليها، وقد تنوَّعت أشكال ذلك الغياب، فقد يرد في العين تفسير لِلَفْظٍ ويغيب عن مطبوعه شاهده الشِّعريُّ، وقد يغيبان معاً فيسقط من المطبوع الشَّاهدُ والمستشهَدُ له، وقد يسقط جزء من الشَّاهد، كشطر أو بيت، وربَّما يرد الاستشهاد في المطبوع ببيت غير البيت الَّذي ورد في المصادر الَّتي نقلت عن العين.

فمن أمثلة ورود تفسير اللَّفظ وغياب الشَّاهد: ما نقله الأزهريُّ عن العين من قوله: «قال اللَّيْث: الزَّغْدُ: الهديرُ الشَّديدُ، وهو الزَّغْدَبُ والزُّغادِبُ، وأنْشد:

بِرَجْسِ بَغْبَاغِ الْهَدِيرِ الزَّغْدِ»[4].

(١) القراءة من الشَّواذِّ، ينظر: البحر المحيط ١٠/ ١٨٣.
(٢) اشتقاق أسماء الله للزَّجاجيِّ، ص ٢٣٨.
(٣) مختصر في شواذِّ القرآن لابن خالويه، ص ١٥٧.
(٤) تهذيب اللُّغة ٨/ ٤٤.

وقد غاب هذا الشَّاهد من المطبوع، ولم يرد فيه غير التَّفسير، وهو قوله: «الزَّغَدُ: الهدير الشَّديد. والزَّغْدُ: تَزَغُّدُ الشِّقْشِقَةِ وهو الزَّغْدَبُ»(١).

ومثله كذلك قوله في تهذيب اللُّغة: «قال (يعني صاحب العين): والتَّرنيق: كَسْر جَناح الطَّائِر برَميةٍ أَو داءٍ يُصِيبهُ حَتَّى يَسْقط وهو ميِّت مُرَنَّق الْجنَاح، وَأنْشد:

فيَهْوِي صَحِيحاً أَو يرنَّقُ طائرُه(٢)

والَّذي جاء في مطبوع العين التَّعريف بالتَّرنيق من غير شاهد، قال: «والتَّرْنيُق: كسر جناح الطائر حتى يسقط من آفة، وهو مُرَنَّقُ الجناح»(٣).

ومن أمثلة النَّوع الثَّاني من غياب الشَّاهد وهو سقوط تفسير اللَّفظ وشاهِده معاً: ما أورده القاليُّ نقلاً عن العين من تفسير النَّهْبَلة وشاهده، حيث جاء في البارع قوله: «قال الخليل: النَّهْبَلة النَّاقة الضَّخمة، والجميع نَهْبَلات، وأنشد:

إنَّ على حَوْضِك نَهْبَلاتِ مِنْ نَعَمِ الأَجْفَر حافظات»(٤).

فقد خلا المطبوع من اللَّفظ مفسَّراً بهذا التّفسير وشاهده، ولم أجد لهذا الشَّاهد أثراً فيما وقفت عليه من المصادر. وتكرّر مثل ذلك عند القاليِّ في تفسير التُّوْمة: «وقال الخليل: التُّوْمة: اللُّؤْلؤ، وجمعها تُوَم، على مثال فُعَل، وأنشد:

كَأَنَّنِي حِيْنَ تُنَادِيْنِي أَصَمّ عَنِ الدَّمَالِيْجِ وَعَنْ صَوْغِ التُّوَم»(٥).

ولم أجد لهذا الشَّاهد أثراً فيما وقفت عليه من المصادر.

(١) العين ٤/ ٣٨١.
(٢) تهذيب اللُّغة ٩/ ٩٦.
(٣) العين ٥/ ١٤٤.
(٤) البارع، ص ٢٠٦.
(٥) البارع، ص ٧٠٧.

ومن ذلك أيضاً تفسير القضيم بالفِضَّة، فقد نقل الأزهريُّ هذا التَّفسير مع شاهد شعريٍّ عليه عن العين، فقال: «قال (يعني الليث): والقَضِيمُ: الفِضَّةُ، وَأنْشد:

وثُدِيٌّ نَاهِدَاتٌ وبَيَاضٌ كَالقَضِيْم

قال أبو منْصور: القَضِيم هاهنا: الرَّقُّ الأبيضُ الَّذي يُكْتب فِيهِ، وَلَا أعرف القَضيم بِمَعْنى الفِضّةِ لغير اللَّيْث»[1]، ويؤيِّد ورود تفسير القضيم بالفضَّة في بعض نسخ العين وجوده في مختصر العين للزُّبيديِّ[2].

ومن أمثلة غياب بعض الشَّاهد عن المطبوع مع وروده في المصادر منصوصاً على نقله عن العين تامّاً: ما جاء في كتاب الأفعال لأبي عثمان المعافريِّ السرَّقسطِّي، حيث قال: «وَطَما الشَّيءُ طُمُوّاً وَطُمِيّاً: ارتفع، وأنشد أبو عثمان:

إِذَا زَخَرَتْ قَحْطانُ يَوْمَ عَظِيْمةٍ رَأَيْتَ بُحُوراً مِن نُحُورِهِمُ تَطْمُو

تَغَمَّدَ كُلُّ النَّاسِ أُخْرَى بُحُورهم إذا جَعَلَتْ يَوماً غَوَارِبُها تَسْمُو

وقد أنشده ابن طَرِيف في أفعاله: تَطْمِي، وهو خطأ، وصوابه في هذا الشِّعر: تطمو، وشاهده البيت الذي أوردناه بعده، وأنشد صاحب العين البيتين معاً»[3] والّذي في العين المطبوعِ البيتُ الأوّل فقط.

وممّا وقع في الشَّواهد الشِّعريَّة: ورود الاستشهاد في مطبوع العين وفي المصادر عن العين، غير أنّ الشَّاهد في المصادر مختلف عن الشَّاهد في مطبوع العين، ومن أمثلة ذلك قول أبي عليٍّ القاليِّ في المقصور والممدود: «وذكر صاحب كتاب العين... والخفا -مقصور-: الشَّيء الخافي والموضع الخافي، وأنشَد لأُميَّة بن أبى الصَّلْت:

تُسَبِّحُهُ الطَّيْرُ الْكَوَامِنُ فِي الْخَفا وَإِذْ هِيَ فِي جَوِّ السَّمَاءِ تَصَعَّدُ»[4]

(١) تهذيب اللُّغة ٨/ ٣٥٢.

(٢) ينظر: مختصر العين، ص ١/ ٥٤٠.

(٣) الأفعال للسرقسطيّ ٣/ ٢٨٠.

(٤) المقصور والممدود لأبي عليٍّ القاليِّ، ص ٢٩٤.

والّذي في العين المطبوع: «والخَفَا -مقصور-: الشَّيْء الخافي والموضع الخافي، قال:

وَعَالِمِ السِّرِّ وَعالِمِ الْخَفَا لَقَدْ مَدَدْنا أَيْدِياً بَعْدَ الرَّجَا»[1].

فغاب عن المطبوع بيتُ أميَّة، والَّذي يظهر أنّ النُّسخ الّتي وصلتنا واعتمدها محقِّقو العين قد سقط منها بيت أميَّة، أو أن تكون النُّسخة الَّتي نقل عنها أبو عليٍّ قد زيد فيها بيت أميّة، والَّذي يدعو إلى هذين الاحتمالين ما نقله الأزهريُّ في تهذيبه عن العين، إذ جاء فيه الجمع بين الشَّاهدين، قال أبو منصور: «قال (يعني صاحب العين): والْخَفَا -مَقْصُورٌ-: هو الشَّيْء الْخافي، وهو: الموضِعُ الْخَافي، وأَنْشَدَ:

وَعَالِمِ السِّرِّ وعَالِمِ الْخَفَا لَقَدْ مَدَدْنا أَيْدِياً بَعْدَ الرَّجا

وَقَالَ أُمَيَّةُ:

تُسبِّحُهُ الطَّيْرُ الْكَوَامِنُ فِي الْخَفَا وَإِذْ هِيَ فِي جَوِّ السَّماءِ تَصَعَّدُ»[2].

٦. لغات العرب:

تَنْقُل بعض المصادر عن العين استعمالاتٍ لغويَّةً عن بعض قبائل العرب لم ترو عن جمهورهم، ومن ذلك قول ابن درستويه: «وحكى الخليلُ عن بعض بني أسد: حسبانك على الله، مثل قولك: تُكْلانك، وأنشد الخليل لشاعر منهم أيضاً:

على الله حُسْباني إذا النَّفْسُ أَشْرَفَتْ على طَمَعٍ أَوْ خافَ شَيْئاً ضَمِيرُها»[3].

وهذه الحكاية وشاهدها لم ترِد في مطبوع العين، وقد وردت من رواية أبي عبيد عن أبي زيد في تهذيب اللُّغة للأزهريِّ[4]، والحجَّة للقرَّاء السَّبعة لأبي عليٍّ الفارسيِّ[5].

(١) العين ٤/ ٣١٣.
(٢) تهذيب اللُّغة ٧/ ٥٩٨.
(٣) تصحيح الفصيح وشرحه، ص ١٩١.
(٤) ٤/ ٣٣١.
(٥) ٢/ ٤٠٢، ٤٠٣.

وقد يكون من هذا القبيل ما جاء في مختصر العين للزُّبيديِّ من حديث عن إبدال الصَّاد سيناً في لفظ (صاعقة) المنسوب إلى بعض ربيعة، قال الزُّبيديُّ: «وقوم من ربيعة يقولون: ساعقة، بالسِّين»[1]، وهذه اللّغة لم يرد لها ذكر في مطبوع العين.

٧. الصِّيغ:

من الصُّوَر الَّتي جاء فيها النَّقْل في المصادر عن العين ولا ذِكْر لها في المطبوع: الصِّيَغ، وذلك بأن ترِد المادَّة وتفسيرها في العين، وتنفرِد بعض المصنَّفات بذكر صيغة تعزوها إلى كتاب العين لا نجدها في المطبوع.

ومن ذلك ما جاء في العين من تفسير للإرخاء وأنَّه عَدْوٌ فوق التَّقريب، ومنه: ناقةٌ مِرْخاءٌ، وهذا التَّفسير اتَّفقت فيه المصادر الَّتي نقلت عن العين مع مطبوعه، غير أنَّ الأزهريَّ نقل عن اللَّيث أنَّه ذكر صيغتي الفعل: أرخى وتراخى، للفرس، فقال: «وقال اللَّيثُ: ناقةٌ مِرْخَاءٌ وفَرَسٌ مِرْخاءٌ في سَيرِهما، وأَرْخَيْتُ الفَرسَ: وتَرَاخَى الفرَسُ. قال: والإرخاء: عَدْوٌ فَوق التَّقْرِيب». ثمَّ تعقَّبه وأنكر عليه بقوله: «قلتُ: لا يُقال: أَرْخَيْتُ الفَرَسَ، ولكن يُقَالُ: أَرْخَى الفَرَسُ في عَدْوه - إذا أَحْضَرَ، ولا يُقال: تَرَاخى الفَرَسُ إلاّ عِنْد فُتُوره في حُضْره، والَّذي حَكَاهُ اللَّيثُ: لا أَدْرِي ما هُوَ؟»[2]، وهاتان الصِّيغتان لم يرد لهما ذكر في مطبوع العين.

ومن أمثلته كذلك ما جاء في العين من حديث عن الخشوع وتفسيره ومشتقَّاته، مثل: خَشَع وتَخَشَّعَ وأَخْشَع، وغابت عن مطبوعه صيغة: اخْتَشَعَ الَّتي ذكرها صاحبا المختصرين، الزُّبيديُّ والإسكافيُّ[3].

(١) مختصر العين للزُّبيديِّ ١/ ٦٦.

(٢) تهذيب اللّغة ٧/ ٥٤٢، وينظر: مآخذ الأزهريِّ اللُّغويَّة على كتاب العين، إعداد: د.جمعان السُّلميِّ ١/ ٢٧٤.

(٣) ينظر: مختصر العين للزُّبيديِّ ١/ ٦١، ومختصر العين للإسكافيِّ ١/ ٩٣.

٨. الأحكام:

وممَّا غاب عن مطبوع العين وهو مذكور في المصادر بعض الأحكام المتعلّقة ببعض الألفاظ، من حيث صحَّتها وعربيَّتها، ومن حيث إهمالها واستعمالها، ومن حيث أصالة حروفها وزيادتها، ومن أمثلة ذلك: الحكم على نون السَّفَنَّج بأنَّها زائدة، قال ابن دريد: «والسَّفج: فعل مُمات، ذكر الْخَلِيل أنَّ مِنْهُ بِناءَ السَّفَنَّج، النُّون عِنْده زائدة، وهو الظَّليم»[(١)]، وهذا الحكم لا أثر له في المطبوع، بل فيه ما ينقضه؛ فالسَّفَنَّج مذكور في أبواب الرُّباعيِّ من كتاب الجيم[(٢)].

وكذلك الحكم على عربيَّة كلمة الشَّعْوَذة، فقد نقل ابن دريد عن الخليل فقال: «والشَّعْوَذة زعم الخليل أنَّها عربيَّة، ولا أدري ما صحَّته!»[(٣)]، وهذا الحكم على عربيَّة الشَّعْوَذة لا وجود له في المطبوع من العين، بل فيه حكم على الشَّعْوَذِيِّ جاء على عكس ما نقله ابن دريد، فقد جاء الحكم عليه بأنَّه غير عربيٍّ، ونَصُّه: «الشَّعْوَذة: خِفَّة في اليد، وأخذٌ كالسِّحر يُري غير ما عليه الأصل من عجائبَ يفعلها، كالسِّحر في رأي العين. والشَّعْوَذيُّ: أظنُّ اشتقاقه منه؛ لسرعته، وهو الرَّسُول على البريد لأمير، ورجلٌ مُشَعْوِذٌ، وفعله: الشَّعْوَذَةَ، ويقال: مُشَعْبِذ والشَّعْوَذِيُّ: كلمة ليست من كلام العرب وهي كلمة عالية»[(٤)].

ومن أمثلة الأحكام المنقولة عن العين الغائبة عن مطبوعه: الحكم على عربيَّة لفظ الخَشْخاش، قال ابن دريد: «فَأَمَّا الخَشْخاش وهو الْحبّ الْمَعْرُوف فذكر الخليل أَنَّه عَرَبِيٌّ صحيح»[(٥)]، وهذا الحكم لا أثر له في مطبوعة العين.

(١) جمهرة اللّغة ٢/ ٩٤.
(٢) العين ٦/ ٢٠١.
(٣) الجمهرة ٢/ ٣١٣.
(٤) العين ١/ ٢٤٤.
(٥) الجمهرة ١/ ١٤٠.

ومن ذلك أيضاً: الحكم على تقليبٍ بأنّه مهمل في العين، وقد جاء في المطبوع ما ينقضه، فقد قال ابن فارس عن تقليب (ث ج ل): «الثَّاء والجيم واللَّام أصلٌ يدلُّ على عِظَم الشَّيْءِ الأجوف. وهذا البناء مهملٌ عند الخليل، وذا عَجَبٌ»[1]. وقد جاء هذا التّقليب في مطبوع العين مستعملاً، وفيه: «رجلٌ أَثْجَلُ أي: عظيم البَطْن، ومصدرُه الثَّجَلُ»[2]. ونقل اللَّفظ بدلالته الأزهريُّ عن العين أيضاً[3]، فهذا حُكْمٌ نُسِب إلى العين، والمطبوع جاء مخالفاً له، ويظهر هنا أنّ النُّسخة الَّتي نقل عنها ابن فارس قد سقط منها هذا التَّركيب، ولذلك تعجَّب من إهماله.

(١) مقاييس اللُّغة ١/ ٣٧١.
(٢) العين ٦/ ٩٨.
(٣) ينظر: تهذيب اللُّغة ١١/ ٢٠.

المبحث الثّاني:

النُّصوص الغائبة عن المطبوع المنقولة عن العين بين الشّكّ واليقين:

النُّصوص الَّتي نُقلت عن العين أو نُسبت إليه ولم ترد في المطبوع ليست كلُّها بدرجة واحدة من الوثوق، فلا يمكن الحكم على كلِّ نَقْلٍ عن العين بأنَّه صحيح النِّسبة إليه؛ وذلك لأنَّه بتتبُّع هذه النُّصوص ظهر أنَّ بعضها وقع فيه الوهم أو التَّصحيف، وبعضها يتعارض مع ما ورد في نسخ العين، وبعضها تضافرت الأدلَّة على القطع بعدم صحَّة نسبته إلى العين، وبعضها محتمل للقبول أو الردِّ؛ ولذلك يمكن أن تقسم هذه النُّصوص خمسة أقسام:

القسم الأوَّل: النُّصوص الغائبة المقطوع بثبوتها في العين:

وهذا القسم يضمُّ نصوصاً لا أثر لها في المطبوع وقد نُسِبت إلى العين في بعض المصادر، ويدفع إلى الحكم بثبوتها ونسبتها إلى العين أن تكون وردت في بعض النُّسخ المخطوطة، ونَقَلَها أكثرُ من مصدر، أو أن تغيب عن النُّسخ المخطوطة الّتي وصلتنا لكنّ المصادر المختلفة تضافرت على ذكرها منسوبة إلى العين، ولا يوجد ما يردُّها أو ينقضها، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

ما جاء في غريب الحديث لأبي إسحاق الحربيِّ، حيث قال: «قال الخليل: يقال: الحِجْر: القرابة»[1]، ونصَّ على هذا المعنى الزُّبيديُّ والإسكافيُّ في مختصريهما[2]، ونَص عليه أيضاً الصَّاحب في المحيط، من غير نسبته إلى العين[3]، وهو ممَّن اعتمد العين ونقل عنه كثيراً من غير عزوٍ، وكذلك نصَّ على نسبته إلى صاحب العين ابن سيده في المخصّص[4]، فاجتماع هؤلاء على نَقْله عن العين

(١) غريب الحديث للحربيّ ١/ ٢٣٦.
(٢) ينظر: مختصر العين للزُّبيديِّ ١/ ٢٥٣، ومختصر العين للإسكافيِّ ١/ ٣١١.
(٣) المحيط في اللُّغة ٢/ ٣٩٩.
(٤) ١/ ٣٣٣.

ونسبته إليه دليل على ثبوته واليقين به، وأنَّه غاب عن النُّسَخ الَّتي اعتمدها المحقِّقان في المطبوع.

ومن ذلك ما نَقَلَه الأزهريُّ عن العين من حديثه عن حِزْقِل في أبواب الرُّباعيِّ من كتاب الحاء: «وقال اللَّيْث: حِزْقِل اسْم رجل. قلت: ولا أَدْرِي مَا أَصْلُه في كلام العرب»[1]. ولم يرد في العين المطبوع، وهو في نسخة طهران الَّتي اعتمدها المحقِّقان في باب الرُّباعيِّ من حرف الحاء[2]، ويؤكِّد ذلك ورود اللَّفظ في مختصري العين: مختصر الزُّبيديِّ[3]، ومختصر الإسكافيِّ[4].

وكذا ما نقله في تهذيب اللُّغة من قوله: «قال اللَّيْث: الرَّحْلُ: مَرْكَبٌ للبعير. والرِّحَالَةُ نحوه، كلُّ ذلك من مراكب النِّساء. قلت: الرَّحْلُ في كَلَام الْعَرَب على وجُوهٍ. قال شَمِر: قال أبو عُبَيْدَة: الرَّحْلُ بِجَمِيعِ رَبَضِه وحَقَبِه وحِلْسِه وجميع أَغْرُضِه... قلت وهذا كما قال أبو عُبَيدة. وهو من مراكب الرِّجَال دون النِّسَاء. وأما الرِّحَالَةُ فهي أكبر من السَّرْج...»[5]، ولم يَرِدْ ما نقله الأزهريُّ في المطبوع من العين، وهو في نسخة طهران، والنَّصُّ فيها: «الرَّحْلُ والرِّحَالةُ: مَرْكَبٌ للبعير من مراكب النِّساء، والرِّحالة في أشعارهم: السَّرْج»[6]، وجاء في مختصر الإسكافيِّ: «الرَّحْلُ: مَرْكَبٌ للبعير. والرِّحالةُ نحوُه للنِّساء، وهي السّرج أيضاً»[7]. أمّا مختصر الزُّبيديِّ فقد جاء موافقاً لما سَبَق بإسقاط كلمة (للنِّساء)[8]، ولعلّ هذا من الإصلاح الَّذي انتهجه الزُّبيديُّ في مختصره حين قال في مقدّمته: «ومذهبنا أن نصلح ما ألفيناه مختلاً في الكتاب»[9].

(١) تهذيب اللُّغة ٥/ ٣٠٣.
(٢) لوحة ٨٤.
(٣) ١/ ٣٢٩.
(٤) ١/ ٤٠٠.
(٥) تهذيب اللُّغة ٥/ ٣.
(٦) لوحة ٧٥.
(٧) مختصر العين ١/ ٣٦٠.
(٨) مختصر العين ١/ ٢٩٤.
(٩) ١/ ٤١.

ومن ذلك لفظ الشَّلْحاء، وهو السَّيْفُ بلغة أهل الشِّحر، وهذا ممَّا اشترك في نقله عن العين: الأزهريُّ في تهذيب اللُّغة[1]، والزُّبيديُّ، والإسكافيُّ، في مختصريهما للعين[2]، واشتراك هؤلاء الثَّلاثة يدعو إلى اليقين بنسبة هذا التَّفسير إلى العين.

ومن ذلك ما جاء في مختصر العين للزُّبيديِّ في مادة العين والهاء والدَّال: «هِدَعْ: كلمة تُسَكَّنُ بها صغار الإبل عند النِّفار»[3]، وذكر ذلك الإسكافيُّ في مختصر العين، وزاد: «والهَوْدَعُ: النَّعام الذَّكَر»[4]، وبمثل ما ذُكر في المختصَرَيْنِ بالنَّصِّ قاله جمع ممَّن ينقل عن العين من دون تصريح بذلك، ومنهم: ابن فارس في المقاييس والمجمل[5]، والجوهريُّ في الصّحاح[6]، ويؤكِّد نسبة هذا النَّصِّ إلى العين ما صرَّح به الصّغانيُّ فقال: «اللَّيث: هِدَعْ: كلمة للعرب تُسَكِّنُ بها صغار الإبل عند نفارها، يقولون: هِدَعْ هِدَعْ»[7]، وقال صاحب تاج العروس بعد أن ذكر اللَّفظة وتفسيرها: «قال اللَّيْثُ: ولا يُقال ذلك لجِلَّتِهَا، ولا لِمَسانِّها»[8]. وهذه المادَّة لا ذِكْر لها في مطبوع العين، واجتماع هؤلاء كلِّهم يدفع إلى اليقين بنسبة هذا اللَّفظ وتفسيره إلى العين وورود في بعض نسخه.

ومن أمثلة هذا القسم ما جاء في مادَّة الجيم والصَّاد من البارع، فقد نقل القاليُّ عن العين بقوله: «قال الخليل: الجِصُّ -بكسر الجيم- معروف، وهو من كلام العجم، ولغة أهل الحجاز في الجِصِّ القَصُّ...»[9]. وهذه المادَّة لا وجود لها

(١) تهذيب اللُّغة ٤/ ١٨٣.
(٢) مختصر العين للزُّبيديِّ١/ ٢٦٠، ومختصر العين للإسكافيِّ١/ ٣٢٠.
(٣) مختصر العين ١/ ٥٨.
(٤) مختصر العين ١/ ٩٠.
(٥) مقاييس اللُّغة٦/ ٣٩، ومجمل اللُّغة ١/ ٩٠٠.
(٦) ٣/ ١٣٠٦.
(٧) العباب الزَّاخر، المخطوط، نسخة أيا صوفيا، الجزء الثَّالث لوحة ٤٢٩.
(٨) تاج العروس٢٢/ ٣٨٨.
(٩) ص٥٨٠.

في المطبوع، غير أنَّ نسخة طهران من العين جاء فيها: «باب الجيم مع الصَّاد، جص مستعمل، صج مهمل، جص: الجِصُّ دخيل، ولغة أهل الحجاز قَصٌّ»[1]، والمادَّة واللَّفظ موجودان بمثل ما في المخطوطة في تهذيب اللُّغة[2]، ومختصري العين[3]، والمخصَّص لابن سيده[4]، وغيرها.

ومن الأمثلة على ما غاب عن مطبوع العين وهو ممَّا يُجزم بنسبته إليه: ما نقله أبو عليٍّ القاليُّ في البارع بقوله: «قال الخليل: تقول أَضْمَغَ شِدْقُه ...قال: والإضماغ بكسر الهمزة أن يَكْثُر بُصاق شِدْقه، قال الشَّاعر:

وأَضْمَغَ شِدْقُهُ يَبْكِي عَلَيْهَا يُسِيلُ على عَوَارِضِه البُصَاقَا

وقال أبو عليٍّ: لستُ من هذا الحرف على ثقة؛ فإنِّي لم أجده إلا في كتاب العين»[5].

ويدعو إلى القطع بنسبة هذا النَّصِّ إلى العين أمور: أوّلها: عناية أبي عليٍّ بهذا اللَّفظ والحكم عليه بأنّه لم يعثر عليه في غير العين، وثانيها: اجتماع المختصَرَين على ذكره، فقد جاء في مختصر الزُّبيديِّ: «أَضْمَغَ شِدْقُه: إذا كَثُر بصاقه»[6]، والنَّصُّ نفسه في مختصر الإسكافيِّ[7]، وثالثها: تضافر المعاجم على إيراد اللَّفظ منسوباً إلى العين، ومنها: المحكم[8]، والعباب الزَّاخر الَّذي جاء فيه: «وقال اللَّيث: أَضْمَغَ شِدْقُه، قال: الإضْماغُ: أن يَكْثُر بصاق شِدقِه، وأنشد:

(١) لوحة رقم ١٦٢.
(٢) ١٠/ ٤٤٨.
(٣) مختصر الزُّبيديِّ ٢/ ٥٣، ومختصر الإسكافيِّ ٢/ ٨٣١.
(٤) ١/ ٥٠٥.
(٥) ص٢٦٩-٢٧٠.
(٦) مختصر الزُّبيديِّ ١/ ٤٩١.
(٧) ٢/ ٦٠٦.
(٨) ينظر: ٥/ ٤١٨.

وأضْمَغَ شِدْقُهُ يَبْكِي عَلَيْهَا يُسِيلُ على عَوَارِضِه البُصَاقَا»[1]، وكذلك جاء في تاج العروس[2]، ورابعها: اقترانه بشاهد شعريٍّ يُثْبِتُ ورود اللَّفظ عن العرب.

وممَّا نُقِل عن العين وغاب عن المطبوع وهو من المقطوع بنسبته إليه: ما جاء في مجمل اللُّغة لابن فارس من تفسير للأثاث، بقوله: «وروي في الكتاب المنسوب إلى الخليل أنَّ الأثاث كثرة المال، وتَأَثَّثَ فلان: أصاب رِياشاً»[3]. وهذا النَّصُّ لا أثر له في مطبوع العين، غير أنَّه موجود في نسخة طهران الَّتي جاء فيها: «وتَأَثَّثَ فلان أي: أصاب رِياشاً وخيراً، والأثاثُ: أنواع متاع البيت ونحوه، وقيل: بل كثرة المال»[4]. ويؤكّد النسبة ما في مختصر العين للإسكافيِّ[5] الَّذي يتَّفِق ما فيه مع ما في المخطوط، وما في مختصر الزُّبيديِّ[6] قريب من ذلك، ولم يذكر كثرة المال.

ومن ذلك أيضاً ما نقله ابن فارس في المقاييس بقوله: «قال (يعني: الخليل): رَعَمَ الشَّمْسَ يَرْعَمُها: إذا رَقَب غَيْبُوبَتها. وذكر أنَّه في شعر الطِّرِمَّاح»[7]، والَّذي يدعو إلى القطع بنسبة هذا النَّصِّ إلى العين وروده في المختصرين بلفظه[8].

القسم الثّاني: النُّصوص المنقولة عن العين المقطوع بنفي نسبتها إليه:

ويضمّ هذا القسم نصوصاً معزوَّة إلى العين، لا تصحُّ أن تُنسب إليه؛ ويدعو إلى هذا النَّفي وجود ما يعارض ذلك أو ينقضه، أو لظهور وقوع الوهم أو التَّصحيف، أو غير ذلك. ومن تلك النُّصوص ما نسبه ابن دريد إلى الخليل من تصريف السَّفَنَّج وأنَّه ثلاثيُّ الأصل، ونصُّ كلامه:

(١) العباب الزَّاخر، المخطوط، نسخة أيا صوفيا، الجزء الرَّابع لوحة ١٣.
(٢) ينظر: ٢٢/ ٥٣٨.
(٣) مجمل اللغة ٧٨.
(٤) لوحة ٢٣٤.
(٥) ٣/ ١٢٠٤.
(٦) ٢/ ٣٧٦.
(٧) مقاييس اللُّغة ٢/ ٤٠٧.
(٨) ينظر: مختصر الزُّبيديِّ ١/ ١٧٣، ومختصر الإسكافيِّ ١/ ٢٠٤.

«والسَّفج: فعل ممات، ذكر الخليل أنَّ منه بناء السَّفَنَّج، النُّون عنده زائدة، وهو الظَّليم»[1]، ونسبة هذا الحكم إلى العين لا تصحُّ؛ لأربعة أمور: أوَّلها: أنَّ النُّسخ الَّتي وصلت إلينا جاء فيها هذا الاسم في أبواب الرُّباعيِّ، وثانيها: اجتماع مختصري العين للزُّبيديِّ والإسكافيِّ على ذكره في الرُّباعيِّ أيضاً[2]، ونصُّ الإسكافيِّ مطابق لما في العين، وثالثها: إجماع المعجميِّين -باستثناء الجمهرة ومن نقل عنه- على ذكره في الرُّباعيِّ[3]، ولو كان ثلاثيّاً في العين لتبعه بعضهم أو أشار إليه، ورابعها: انفراد ابن دريد بنسبة هذا الحكم إلى العين، وقد يقع الوهم من ابن دريد؛ لأنَّه أملى الجمهرة إملاء من حفظه مع كِبَرِ سِنٍّ وبُعْد عَهْدٍ، ومما يدلّ على أنَّه قد يقع في الوهم قوله: «والطَّعْس: كلمة يُكنى بها عن النِّكاح، أحسب الخليل قد ذكرها»[4]، وهذا ممَّا لم يرد في العين ولا في مختصراته، والَّذي يظهر أنَّه وهم؛ ولذلك جزم صاحب العباب الزَّاخر بنفي ذلك فقال: «قال ابن دريد: الطَّعْس: كلمة يُكنى بها عن النِّكاح، قال: وأحسب الخليل قد ذكرها، وتُقْلَبُ فيُقال: الطَّسْعُ، ورُبَّما قُلِبَت السِّينُ زاياً، فيُقالُ: الطَّعْزُ، قال الصّغانيُّ مؤلف هذا الكتاب -رحمه الله!-: لم يَذْكُرْه الخليلُ في كتابه»[5].

ومن أمثلة النُّصوص المنسوبة إلى العين وهي ممَّا يُقطع بنفيه عنه ما أورده ابن درستويه من تفسير لمعنى الْخُشَّعُ في أثناء توجيهه لبيت جرير:

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُوْرُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَّعُ

(١) جمهرة اللّغة ١/ ٤٧٤.

(٢) ينظر: مختصر الزُّبيديِّ ٢/ ١٠٨، ومختصر الإسكافيِّ ٢/ ٨٩٤.

(٣) ينظر مثلاً: ديوان الأدب للفارابيِّ ٢/ ٨٧، وتهذيب اللُّغة للأزهريِّ ١١/ ٢٤٢، والمحيط للصّاحب ٧/ ٢٢٣، ومقاييس اللُّغة لابن فارس ٣/ ١٦١، والصِّحاح للجوهريِّ ١/ ٣٢٢، والمحكم لابن سيده ٧/ ٥٨٨، ولسان العرب ٢/ ٢٩٨، والقاموس المحيط ١/ ١٩٤، وتاج العروس ٦/ ٤٠.

(٤) الجمهرة ٢/ ٨٣٤.

(٥) العباب الزَّاخر واللُّباب الفاخر، نسخة أيا صوفيا المخطوطة الجزء الثالث لوحة رقم ٢٤.

حيث تحدَّث أوَّلاً عن تأنيث الفعل تَوَاضَع وما قاله سيبويه والنّحاة فيه، ثمَّ قال عن آخر البيت: «فأمَّا قوله: «الْخُشَّعُ» فمثل قول الله تعالى: ﴿وَتَرَى الأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا المَاءَ اهْتَزَّتْ﴾ [الحجّ: ٥] يعني أنَّها مغبَرَّة يابسة، لا نبات فيها ولا شجر، وزعم الخليل: أن الْخُشَّعُ: المرتفعة، وأنّ الخُشْعة: ما ارتفع من الأرض»[(١)]، وابن درستويه ينقل نصوصاً عن العين وينسبها إلى الخليل، وعامّتها متَّفق مع ما وصل إلينا من العين، غير أنَّه قد ورد في المطبوع ما ينقض هذا النَّصَّ ويردُّه، جاء فيه: «والخُشْعَةُ: قُفٌّ غلبْت عليه السُّهولة، قُفٌّ خاشِعٌ وأَكَمَةٌ خاشِعةٌ: أي مُلْتَزِقةٌ لاطئةٌ بالأرض»[(٢)]، وهذا هو الَّذي في المختصرَين، وعليه عامَّة المعجميِّين، ولم أجد من فسَّر الخُشْعة بما ارتفع من الأرض، ولو كان ثابت النِّسبة إلى العين أو بعض نسخه لرأيت من ينقله أو يعترض عليه أو ينقده.

وممَّا يُقطع فيه بنفي نسبته إلى العين ما وقع في تهذيب اللُّغة من إيراده للفظ الهَنَك وتفسيرِه إذ قال: «قرأت في نسخة من كتاب اللَّيث: الهَنَك: حَبٌّ يُطبَخ أغبرُ أكدرُ، يُقَال لَهُ القُفْص، قلتُ: الهَنَكُ مَا أَرَاهُ عَرَبياً»[(٣)]، ونقله عنه ابن منظور من غير تعليق[(٤)]، ونقله أيضاً صاحب تاج العروس معقِّباً بقوله: «ذكَرَه صَاحب اللِّسانِ، وأَهْمَلَه الجَماعَةُ»[(٥)]، وتبعهم صاحب معجم متن اللُّغة[(٦)]، وهذه المادَّة لا وجود لها في مطبوع العين ولا مخطوطه ولا في مختصريه، بل لا وجود لها في عامَّة المعجمات، وبعد النَّظر والتَّأمُّل يتبيَّن أنَّ هذا اللَّفظ جاء في النُّسخة الَّتي ذكرها الأزهريُّ مُصَحَّفاً عن لفظ آخر ورد في العين في مادّة (ج ل ب) حيث قال: «والجُلبان: المُلْك، الواحدة

(١) تصحيح الفصيح وشرحه، ص ٤٠٨.
(٢) العين ١/ ١١٢.
(٣) تهذيب اللُّغة ٦/ ٢٤.
(٤) ينظر: لسان العرب ١٠/ ٥٠٨.
(٥) تاج العروس ٢٧/ ٤١٠.
(٦) ينظر: ٥/ ٦٧١.

بالهاء: وهو حبٌّ أغْبَرَ أكْدَر على لون الماش»[1]. وقد ورد في المعجمات أنَّ هذا الحَبَّ بهذا الوصف يطلق عليه الجُلْبان، ويسمّى أيضاً المُلْك، وممّن نصَّ على هذا الفارابي[2]، والأزهريُّ الَّذي نقل نصَّ كتاب العين في مادَّة (ج ل ب)[3]، وابن مالك[4]، وصاحب القاموس المحيط الَّذي قال: «والمُلْكُ، بالضَّمِّ: م، ويُؤَنَّثُ، والعَظَمَةُ والسُّلْطانُ، وحَبُّ الجُلْبان»[5]، فيظهر أنَّ لفظة المُلْك تصحَّفت في النُّسخة الَّتي أشار إليها الأزهريُّ إلى الهَنَك، وبين اللَّفظين تقارب في الرَّسم، وعليه فلا يصحُّ نسبة الهنك المصحَّفة إلى العين.

ومن ذلك أيضاً ما ورد في تهذيب اللُّغة من تفسير الباعل بالمستعلج، حيث قال الأزهريُّ: «وقال اللَّيث أيضاً: البَعْل: الزَّوْج. يُقال: بَعَل يَبْعَل بُعُولة فهو باعِلٌ أي: مُسْتَعْلِج. قلت: وهذا من أغاليط اللَّيث أيضاً؛ وإنَّما سُمّي زوج المَرْأة بَعْلاً لأنَّه سيِّدها ومالكها، وليس من باب الاستعلاج في شَيْء»[6]، فهذا التَّفسير الَّذي عزاه الأزهريُّ إلى العين لا تصحُّ نسبته إليه، وإنَّما الَّذي جاء في العين مُسْتَبْعِل، قال: «البَعْلُ: الزّوجُ. يقال: بَعَلَ يَبْعَلُ بَعْلاً وبُعولة فهو بَعْل مستبعل، وامرأة مستبعل: إذا كانت تحظَى عند زوجها»[7]. فواضح هنا أنَّ مُسْتَبْعِلاً تصحَّفت في النُّسخة الَّتي نقل عنها الأزهريُّ إلى مُسْتَعْلِج، ويؤكِّد ذلك ما في مختصر الإسكافيِّ: «بَعَل يَبْعَل بُعُولة، وهو بَعْل مُسْتَبْعِل»[8].

وهذا التَّصحيف الَّذي وقع في النَّسخة الَّتي نقل عنها الأزهريُّ تكرّر نظيره في التَّهذيب، ومن ذلك قوله: «وقال (يعني اللَّيث في العين): ومقطَّعة

(١) العين ٦/ ١٣٢.
(٢) ينظر: ديوان الأدب ١/ ١٥٧.
(٣) ينظر: تهذيب اللُّغة ١١/ ٩٣.
(٤) ينظر: إكمال الإعلام بتثليث الكلام ٢/ ٦٧٨.
(٥) القاموس المحيط، ص ٩٥٤.
(٦) تهذيب اللُّغة ٢/ ٤١٥، وينظر: مآخذ الأزهريِّ اللُّغويَّة على كتاب العين ١/ ١٣٤.
(٧) العين ٢/ ١٤٩.
(٨) ١/ ٢٠٧.

الشَّعَر: هَناتٌ صغارٌ مثل شعر الأرانب. قلتُ: هذا ليس بشَيْء»[1]، والَّذي في العين المطبوع جاء على الصَّواب ففيه قوله: «ويقال للأرنب السَّريعة: مُقَطَّعَةُ النِّياط، كأنهَا تُقَطِّعُ عِرْقاً في بطنها من العَدْو، ومن قال: النِّياطُ: بُعْدُ المفازة، فهي تُقَطِّعُهُ أي: تُجاوزُهُ، ويقال لها أيضاً مُقَطِّعَةُ الأسْحارِ ومُقَطِّعَةُ السُّحُور، جمع السَّحْر، وهي الرِئةُ»[2]. وفيه أيضاً: «ومُقَطِّعَةُ السَّحْر من الأرانب: هَناتٌ صِغَارٌ من أسرع الأرانب»[3]، فقد تصحَّف السَّحْر إلى الشَّعَر، فلا تصحُّ نسبة مقطَّعة الشَّعَر إلى العين؛ لذلك.

ومن أمثلة المقطوع بنفي نسبته إلى العين تفسير ابن فارس للصُّوفانة، إذ يقول: «وفي كتاب الخليل: الصُّوفانة: المرأة الرَّعْناء القصيرة»[4]، وهذا المعنى لا أثر له في العين مطبوعِهِ ومخطوطِهِ الَّذي وصل إلينا، بل التَّفسير فيه جاء بقوله: «والصُّوفانة: بَقْلة زَغْباء قصيرة»[5]، وهذا الَّذي عليه مختصرا العين[6]، وتهذيب اللُّغة نقلاً عنه[7]، وهو ما أجمعت عليه المعجمات[8]، ويظهر وقوع التَّحريف والتَّصحيف، حُرِّفت البقلة إلى المرأة، وصُحِّفت الزَّغباء فاستحالت رعناء، وهذا التَّحريف والتَّصحيف قديم في نُسَخ المجمل الخطِّيَّة، ولا يُدرى أهو من نُسَّاخ المجمل أم من نسخة العين الَّتي نقل عنها ابن فارس، والله أعلم.

(١) تهذيب اللُّغة ١/ ١٩٢.
(٢) العين١/ ١٣٦.
(٣) العين١/ ١٣٨، وينظر: مآخذ الأزهريِّ اللُّغويَّة للدُّكتور جمعان السُّلميِّ ١/ ٨١.
(٤) مجمل اللُّغة ١/ ٥٤٦.
(٥) العين ٧/ ١٦٢.
(٦) ينظر: مختصر الزُّبيديِّ ٢/ ١٩٥، ومختصر الإسكافيِّ ٢/ ٩٩٣.
(٧) ١٢/ ٢٤٧.
(٨) ينظر: المحيط للصَّاحب ٨/ ١٩٦، والمحكم لابن سيده ٨/ ٣٨٣، والعباب الزَّاخر (حرف الفاء) ص ٣٦٢، ولسان العرب ٩/ ٢٠٠، والقاموس المحيط ٨٢٩، وتاج العروس ٢٤/ ٤١.

القسم الثالث: النُّصوص المنقولة عن العين المترجّح نفي نسبتها إليه:

ويشمل هذا القسم نصوصاً لا يمكن الجزم بإثبات نسبتها إلى العين، ويغلب على الظَّنِّ نفيها عنه؛ لوجود قرائن ومرجِّحات تدعو إلى ذلك.

ومن أمثلة ذلك ما نَقَلَه ابن درستويه من تفسير لمعنى الضُّغْطة فقال: «وقال الخليل: الضُّغْطة: غَمْز الحَلْق. والضِّغاط: تَضاغُطُ النَّاس في الزِّحام ونحوه»[(١)]، وهذا النَّصُّ من جزءَين، الثَّاني متَّفِقٌ مع ما جاء في العين تماماً، فلا إشكال فيه.

أمّا الأوَّل ففيه اختلاف عنه، ونصُّ ما في العين: «الضَّغْطُ: عَصْر شيءٍ إلى شيءٍ. والضِّغاطُ: تَضاغُط النَّاس في الزِّحام ونحوه»[(٢)]، فلا وجود لتفسير الضُّغْطة بغمز الحَلْق في العين مطبوعِه ومخطوطه الَّذي وصل إلينا، وقد وافق ما في المطبوع ما جاء في المختصَرَين[(٣)]، وكذلك المعجماتُ الَّتي نقلت عن العين، كالبارع[(٤)]، وتهذيب اللُّغة[(٥)]، والمحيط[(٦)]، كلُّها أوردت النَّقْل مطابقاً لما في مطبوعة العين، ولم تذكر شيئاً في هذه المادّة عن غَمْز الحَلْق، والَّذي ورد تفسيره بغمز الحَلْق إنَّما هو الدَّغْر، جاء ذلك في العين[(٧)] وفي غيره من المعجمات والمصنَّفات اللُّغويَّة[(٨)]؛ ولذلك يترجَّح القول بنفي نسبة الجزء الأوَّل من النَّصِّ عن العين، وقد يكون هذا من الوهم الَّذي وقع فيه ابن درستويه.

---

(١) تصحيح الفصيح وشرحه، ص ١٩١.

(٢) العين٤/ ٣٦٣.

(٣) ينظر: مختصر الزُّبيديِّ ١/ ٤٨٩، ومختصر الإسكافيِّ ٢/ ٦٠٣.

(٤) ص٢٥٧.

(٥) ٨/ ٣.

(٦) ٤/ ٥٤٧.

(٧) ٤/ ٣٩١.

(٨) ينظر: غريب الحديث للقاسم بن سلاّم ١/ ٢٨، وجمهرة اللغة ٢/ ٦٣٣، والزّاهر في معاني كلمات النّاس ١/ ٤٠٢، والبارع ٢٩٢، ومجمل اللُّغة لابن فارس ١/ ٣٢٨، ومقاييس اللُّغة ٢/ ٢٨٥.

ومن ذلك ما أورده الزُّبيديُّ في (استدراك الغلط الواقع في كتاب العين) عن التّثريب، إذ قال: «وذكر في باب الرُّباعي: يثرب: مدينة الرَّسُول -صلَّى الله عليه وسلَّم!-، والتَّثريُب: الإفساد، والتَّثريُب بالذَّنب. قال أبو بكر: يثرب: من الثُّلاثيِّ الصَّحيح، والياء زائدة، وكذلك التَّثريب»[1]، وفي هذا النَّصِّ لفظان: يثرب، والتّثريب، فأمَّا اللَّفظ الأوَّل و هو يثرب فلم يَرِدْ له ذكر لا في مطبوع العين ولا في مخطوطه، ولا في مختصره للإسكافيِّ، لا في الثُّلاثيِّ ولَا في الرُّباعيِّ، وجاء في مختصر العين للزُّبيديِّ[2] وعامَّةِ المعاجم في الثُّلاثيِّ، وزيادة الياء فيه ظاهرة؛ ولذلك يترجّح نفي نسبته إلى العين.

واللَّفظ الثَّاني: التَّثريب، وهو مصدر الفعل ثرَّب، وقد جاء ذكره في العين المطبوع في الثُّلاثيِّ، ونصُّه: «والتَّثريب: الإفساد، والتَّثريب بالذَّنب، لا أُثَرِّبُ عليك»[3]، ويترجَّح هنا أيضاً نفي نسبة الحكم بجعل التَّثريب في الرُّباعيِّ؛ لعدَّة مرجِّحات: أوّلها: أنَّه ذُكر في مطبوع العين ونسخه الَّتي وصلت إلينا في الثُّلاثيِّ، وثانيها: ظهور الزِّيادة فيه ، ولا يكَاد يخفى على أحد، وثالثها: إجماع المعجميِّين على ذكره في الثُّلاثيِّ، ورابعها: انفراد الزُّبيديِّ بنقد العين في ذلك، وخامسها: أنَّ اللَّفظ جاء في مختصر العين للزُّبيديِّ في الثُّلاثيِّ[4]، ويحتمل أن يكون الزُّبيديُّ قد وهم في استدراكه ونقده، ويحتمل أنَّه وجده في النُّسخة الَّتي وقف عليها في الرُّباعيِّ فنقله في المختصر إلى الثُّلاثيِّ، والله أعلم.

ومن الأمثلة على ما نُقل عن العين ممَّا غاب عن المطبوع ويترجَّح نفي نسبته إلى العين ما أورده الأزهريُّ عن لفظ الحكيص بقوله: «اللَّيْث: الحَكِيصُ: الـمَرْمِيُّ بالرِّيبةِ وأَنْشَدَ:

فَلَنْ تَرَاني أَبداً حَكِيصا

مَعَ الـمُرِيْبِيْنَ وَلَنْ أَلُوصا

(١) استدراك الغلط، ص ٢١٣ .

(٢) ٢/ ٣٧٢.

(٣) العين ٨/ ٢٢٢ .

(٤) ٢/ ٣٧٢.

قلت: لا أعرف الحَكِيصَ وَلم أَسْمَعهُ لغير اللَّيْث»[1]. وهذا النَّقل لم يأت في مطبوع العين ولا في مخطوطه الَّذي وصل إلينا، ولا ذِكْر له في مختصرات العين، ولم تُوْرِدْه المعجمات، فهو ممَّا انفرد بذكره الأزهريُّ واللَّذانِ نقلا عنه، وهما ابن منظور[2] وصاحب تاج العروس[3]، وانفراده هو الَّذي يدفع إلى ترجيح نفي نسبته إلى العين، ويضاف إلى ذلك أنَّه قد ورد النَّصُّ على إهمال هذا التَّركيب، فقد قال صاحب العباب بعد أن ساق كلام الأزهريِّ: «قال الصَّغانيُّ مؤلِّف هذا الكتاب -رحمه الله تعالى!-: لم يذكر اللَّيث في كتابه في هذا التَّركيب شيئاً، وإنَّه مهمل عنده، منصوص على إهماله»[4].

وممَّا يترجّح نَفْيُ نسبته إلى العين ما جاء في مقاييس اللُّغة: «قال الخليل: عَقْلٌ عَقِيمٌ: لِلَّذِي لا يُجْدِي على صَاحِبِهِ شَيْئاً»[5]، وهذا النَّصُّ لم يرد في المطبوع ولا في النُّسخ المخطوطة الَّتي وصلت إلينا، ولا أثر له في المختصَرَين، ولم ينقله أحد من المعجميِّين واللُّغويِّين فيما وقفت عليه، فيترجَّح القول بنفي نسبته إلى العين؛ لانفراد ابن فارس به، ولعلَّ هذا النَّصَّ ممَّا روي عن الخليل بالإسناد لا من طريق العين، والله أعلم.

ومن ذلك ما نقله عن العين أبو منصور في التَّهذيب معترضاً عليه: «وقال ابن المظفَّر: أَدَانَ الرَّجُلُ فهو مُدِيْن أي: مُستَدِين. قلت: وهذا خطأ عندي وقد حكاهُ شَمِر لبعضهم وأظنُّهُ أخذه عِنْده، وأَدَانَ معناهُ أنَّه باع بِدَيْن أو صار له على النَّاس دَيْن»[6]، وليس هذا النَّقْل موافقاً لما في مطبوع العين ومختصَرَيْه، فقد جاء في العين ما نصُّه: «وأَدَنْتُ فلاناً أَدِيْنُه أي: أعطيتُه دَيْناً. ورجلٌ مَدْيُون: قد

(١) تهذيب اللُّغة ٤/ ٩١.
(٢) ينظر: لسان العرب ٧/ ١٧
(٣) ينظر: ١٧/ ٣٥
(٤) العباب الزَّاخر واللُّباب الفاخر، نسخة آيا صوفيا الجزء الثَّاني لوحة رقم ١٢٨.
(٥) ٤/ ٧٦.
(٦) تهذيب اللُّغة ١٤/ ١٨٤.

رَكِبَه دَيْنٌ، ومَدِيْنٌ أجوَدُ. ورجلٌ دائِنٌ: عليه دَيْنٌ، وقد استَدانَ وتَدَيَّنَ وادّانَ بمعنى واحد... ورجل مُدان، خفيفة، ورجل مَدِيْنٌ أي: مُسْتَدِين»[1]، وما في المختصَرَيْن متَّسق معه موافق له، وممَّا جاء في مختصر الزُّبيديِّ: «وادَّان واستدان ودان: إذا أخذ بالدَّيْن»[2]، والَّذي يترجَّح أنَّ النُّسخة الَّتي أخذ عنها الأزهريُّ وقع فيها تصحيف، فلعلّ الأصل: دان الرَّجُل فهو مَدِين، أي: مستدين، وتصحَّفت دان إلى أدان، ومَدين إلى مُدين، ويحتمل أن يكون النَّصُّ: ادَّان الرَّجُل فهو مُدَّان، أي: مستدين، فتصحَّفت ادَّان إلى أدان، ومُدَّان إلى مُدِين؛ ولذلك يترجَّح القول بنفي نسبة ما ذكره الأزهريُّ إلى العين، والله أعلم.

القسم الرّابع: النُّصوص الغائبة المترجّح إثبات نسبتها إلى العين:

ويندرج تحت هذا القسم النُّصوص الَّتي نُقلت عن العين وغابت عن مطبوعه، ويجيء ما يدلّ على ثبوتها، لكن يَرِدُ ما يَمْنَعُ الجزم به، فيترجّح الإثبات.

فمن تلك النُّصوص الَّتي نُقِلت عن العين ولا أثر لها في المطبوع ما جاء في البارع من قول أبي عليٍّ: «قال الخليل: التُّوْمة: اللُّؤْلؤ، وجمعها تُوَم، على مثال فُعَل، وأنشد:

كَأَنَّنِي حِيْنَ تُنَادِيْنِي أَصَمّ عَنِ الدَّمَالِيْجِ وَعَنْ صَوْغِ التُّوَم»[3].

ويمنع من الجزم بنسبته إلى العين أنَّ هذا التَّفسير منسوب في بعض المعاجم إلى غيره، فقد عزاه الأزهريُّ إلى أبي عبيد[4]، وتبعه ابن سيده في المخصَّص[5]، وعزاه صاحب التَّاج إلى أبي عمرو[6]، والَّذي يرجِّح إثبات نسبة تفسير التُّومة

(١) العين ٨/ ٧٢.
(٢) ٢/ ٣١٤، وينظر: مختصر الإسكافيِّ ٣/ ١١٢٧ و ١١٢٨.
(٣) البارع ص ٧٠٧.
(٤) تهذيب اللُّغة ١٤/ ٣٣٨.
(٥) ١/ ٧٣٧.
(٦) تاج العروس ٣١/ ٣٤٠.

باللُّؤلؤ إلى العين أمور: أوّلها: اختلافهم في القائل بهذا التَّفسير، بين أبي عمرٍو وأبي عبيد، وثانيها: تصريح أبي عبيد بأنّ القائل غير أبي عمرٍو، فقد جاء في الغريب المصنَّف بعد نقل قولٍ نَسَبَه إلى أبي عمرٍو: «غيرُه: التُّوَمُ: اللُّؤلؤ، والواحدةُ: تُومة، غير مهموزٍ»[1]، وثالثها: أنَّ في نصِّ أبي عبيد السَّابق ما ينفي نسبته إليه، ولو كان القول له لما قال: (غيره)، فإذا انتفى أن يكون القائل أبا عمرٍو أو أبا عبيد فالأقرب أن يكون لصاحب العين، ورابعها: أنَّ أبا عبيد قد يقول: (غيره) ويتطابق القول مع ما في كتاب العين، ومن ذلك قوله: «غْيرُه: الفَيْلَم: العظيم. قال البريقُ الهذليّ:

ويَحْمِي المُضَافَ إِذَا ما دَعَا ... إِذَا فَرَّ ذُو اللِّمَّةِ الفَيْلَمُ»[2].

وهو بنصِّه وشاهده في العين[3]، وخامسها: ورود اللَّفظ بتفسيره في مختصر العين للزُّبيديِّ[4]، وإن كان قد غاب عن مختصر الإسكافيِّ.

ومن أمثلة هذا القسم ما نقله ابن فارس عن العين في معنى البتك: «قال الخليلُ: البَتْكُ: قَطْعُ الأُذُنِ. وفي القرآن: ﴿فَلَيُبَتِّكُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ﴾ [النساء: ١١٩]. قال: والباتِكُ: السَّيْفُ الْقَاطِعُ. قال: والبَتْكُ: أَنْ تَقْبِضَ عَلَى شَعَرٍ أو رِيْشٍ أو نحو ذلك ثُمَّ تَجْذِبَهُ إليكَ فَيَنْبَتِكَ مِنْ أَصْلِهِ، أَيْ: يَنْقَطِعَ وَيَنْتَتِفَ، وَكُلُّ طَائِفَةٍ مِنْ ذَلِكَ بِتْكَةٌ، وَالْجَمْعُ بِتَكٌ»[5] فهذا النَّصُّ موجود في مطبوع العين ما عدا قوله: «قال: والباتِكُ: السَّيْفُ الْقَاطِعُ» فقد خلا منه المطبوع، وخلت منه النُّسخ الخطِّيَّة الَّتي وصلت إلينا، وخلا منه مختصر الزُّبيديِّ، ونَسَبَهُ الأزهريُّ إلى غير اللَّيث، فقال: «وقال اللَّيث: البَتْكُ: قَطْع الأذن من أصلها ... وقال غيره: سيف

(١) الغريب المصنّف لأبي عبيد ١/ ١٥٩.
(٢) الغريب المصنَّف ١/ ٦٠، والبيت في ديوان الهذليِّين ٣/ ٥٧.
(٣) ٨/ ٣٣١.
(٤) ٢/ ٣٣٩.
(٥) مقاييس اللُّغة ١/ ١٩٥.

باتك أي: قاطع، وسيوف بَواتِك»[1]، ولعلَّه قَصَدَ ابنَ دريد؛ فقد نَسَبَهُ ابن سيده إليه، فقال: «ابن دريد: سيف باتك وبَتُوك: قَطَّاع»[2]، والّذي يترجّح نسبة هذا القول إلى العين؛ لجزم ابن فارس بذلك، ويعضده ورود النَّصِّ في مختصر الإسكافيِّ متَّفقًا مع ما في المقاييس، وفي هذا دلالة على مجيئه في بعض النُّسخ الَّتي لم تصل إلينا، ونسبةُ النَّصِّ الغائب عن المطبوع إلى ابن دريد أو غيره لا يلزم منه نفيه عن صاحب العين؛ إذ من المحتمل أن يكون ابن دريد أخذه عن العين من غير أن يعزوه إليه.

ومن ذلك أيضاً ما نقله في المجمل والمقاييس من تفسير الرُّكوح، فقال: «قال الخليل: الرُّكوح: الإنابة إلى الأمر. وأنشد:

رَكَحْتُ إليها بَعْدَ ما كُنْتُ مُجْمِعاً على هَجْرِها وانسبْتُ باللَّيل ثائرا»[3].

ولم يَرِدْ هذا التَّفسير منقولاً عن العين في المعجمات والمصنَّفات اللُّغويَّة، غير أنَّه ورد في المختصَرَيْن[4]، وهذا الَّذي يجعل نسبة التَّفسير إلى العين راجحة.

القسم الخامس: ما يحتمل الإثبات والنّفي من غير رجحان:

وهذا القسم يستوى فيه الحكم على النُّصوص الغائبة بالإثبات والنَّفي؛ لاستواء الأمرين أدلَّةً وقرائن، وانعدام المرجِّح لأحدهما على الآخر، وأظهر الأمثلة على هذا القسم: اختلاف النَّقَلة عن العين في تسمية الضِّفْدِع الصَّغير بين الشِّزْغ والشِّرْغ، فقد جاء في بعض المصادر بالزَّاي تحت باب الغين والشِّين والزَّاي، وهذا الباب لا وجود له في مطبوع العين، وقد وُجِد عند بعض من ينقل عنه، ومنهم: الصَّاحب في المحيط[5]، ونصُّه موافق لما في المختصَرَيْن، فقد

(١) تهذيب اللُّغة ١٠/ ١٥٤.
(٢) المخصَّص ٢/ ١٦، وينظر: جمهرة اللُّغة ١/ ٢٥٥.
(٣) مجمل اللُّغة ١/ ٣٩٦، ومقاييس اللُّغة ٢/ ٤٣٣.
(٤) ينظر: مختصر الزُّبيديِّ ١/ ٢٤٩، ومختصر الإسكافيِّ ١/ ٣٠٦.
(٥) ٤/ ٥٣٧.

جاء في مختصر العين للزُّبيديِّ قوله: «الغين والشِّين والزَّاي، شزغ: الشِّزْغ والشَّزْغ: الضِّفْدعُ الصَّغيرُ، والجمْعُ شِزْغانٌ»[1]، ومثله تماماً في مختصر الإسكافيِّ[2].

وما جاء في العباب الزَّاخر أشدُّ صراحة، حيث قال: «الشَّرْغ والشِّرْغ بفتح الشِّين وكسرِها؛ والكسر أجود -: الضِّفْدع الصَّغيرة، وهو في كتاب اللَّيث بالزَّاي، قال في باب الغين والشِّين والزَّاي: الشِّزْغ -يُخفَّف ويُثقَّل-: وهو الضِّفدع الصَّغيرة، وقال فيه القائل:

يا معشر الصِّبيان

من يشتري الشِّزْغانْ

...

وقال آخر:

تَرى الشُّزَيْزِيغَ يَطْفُو فَوْقَ طاحِرَةٍ مُسْحَنْطِراً ناظِراً نحو الشَّنَاغِيْبِ»[3].

فهؤلاء كلُّهم نقلوا اللَّفظ بالزَّاي، وهذا موافق لنسخة طهران من كتاب العين[4]، وأورده صاحب التَّاج بالزَّاي ناقلاً عن العباب، ثمّ قال: «هذا هو الصَّواب»[5].

وفي مقابل ذلك تجد مصادر أخرى نقلت اللَّفظ بالرَّاء، ومن أولئك ابن دريد[6]، والأزهريُّ الَّذي جعل اللّفظ في باب الغين والشِّين والرَّاء، ويقول: «قال اللَّيثُ: الشِّرْغُ -يُخَفَّف وَيُثَقَّلُ-: وَهُوَ الضِّفدعُ الصَّغِيرُ. ويقال له: الشِّرِّيْغُ والشُّرَيْرِيُغ، وأنشد:

(١) ١/ ٤٨٧.

(٢) ٢/ ٦٠٠.

(٣) العباب الزَّاخر، المخطوط، نسخة أيا صوفيا، الجزء الرَّابع لوحة ١٠.

(٤) لوحة ١٢١.

(٥) تاج العروس ٢٢/ ٥١٢.

(٦) جمهرة اللُّغة ٢/ ٧٢٩.

تَرى الشُّرَيْرِيْغَ يَطْفُو فَوْقَ طاحِرَةٍ مُسْحَنْطِراً نَاظِراً نَحْو الشَّنَاغِيْبِ»[1]

وتبعهم صاحب اللِّسان[2]، وهؤلاء موافقون لما في مطبوع العين، فقد وقع هذا الباب فيه بعد باب الغين والشِّين والطَّاء، ويظهر أنَّه كذلك في نسخة الصَّدْر الَّتي جعلها المحقِّقان الأصل.

فحاصل الأمر أنَّ نُسَخ العين مختلفة، فبعضها جاء اللَّفظ فيه بالزَّاي في باب يسبق باب الغين والشِّين والطَّاء، وبعضها جاء بالرَّاء في باب يتلوه، وبناء على ذلك اختلفت المصادر الّتي نقلته عن العين، ولا يمكن الجزم بترجيح أحدهما على الآخر، لعدم وجود الأدلَّة أو القرائن، فاللَّفظ وشواهده لا أثر لها في غير هذه المصادر أو من نقل عنها، والَّذي يظهر -والله أعلم- أنَّ اللَّفظ وقع فيه تصحيف في إحدى نسخ العين القديمة، فغُيِّر إلى اللَّفظ الآخر في بعض النُّسخ اللَّاحقة، أو رآه بعض النُّسَّاخ على وجهٍ واعتقد خطأه فغَيَّره إلى الوجه الآخر. والله أعلم.

(١) تهذيب اللُّغة – المستدرك، ص ١٦٨.

(٢) ٨/ ٤٣٦.

الخاتمة

الحمد لله أوَّلاً وآخراً، والحمد لله على التَّمام، والحمد لله على كلِّ حال، أمَّا بعد:

ففي خاتمة هذا البحث الَّذي عُنِي بما نُقِل عن العين وغاب عن مطبوعه، من حيث بيان أنواعه، والكشف عن حقيقته وأحواله قبولاً وردّاً وإثباتاً ونفياً، يحسن إبراز نتائجه، ومن أهمِّها:

١- النُّصوص الغائبة عن معجم العين ممَّا نُسِب إليه كثيرة متفرِّقة في المصادر المختلفة، يصعب حصرها والإحاطة بها.

٢- لم يكنِ المنقولُ عن العين الغائبُ عن المطبوع على صورة واحدة، بل تنوعت أشكاله، فشملت العناصر المعجميَّة المختلفة، كالأبواب، والمداخل، والشَّواهد، والصِّيغ، والأحكام، والمعاني والتّفسيرات المعجميّة، وهذا العنصر الأخير هو أكثرها وقوعاً في الغياب عن المطبوع.

٣- بعض ما نُقِل عن العين وغاب عن المطبوع موجودٌ في نسخة طهران من كتاب العين، وهي من النُّسخ الثَّلاث الَّتي اعتمدها المحقِّقان، وكان عليهما استدراك ذلك؛ وبخاصَّة أنَّ المعجمات تضافرت على نسبة هذه المنقولات إلى العين.

٤- ليس كلُّ ما نُقِل عن العين ممَّا غاب عن المطبوع يُحكم بثبوتِهِ ونسبتِهِ إلى العين، بل يلزم التَّأكُّد من صحَّة نسبته، فقد وُجِدت منقولات يتعذَّر عزوها للعين؛ لوجود الأدلَّة والقرائن المانعة من ذلك.

٥- السَّبب الرَّئيس في غياب نصوصٍ عن المطبوع ممَّا نقلته المصادر المتنوِّعة عائد إلى اختلاف نسخ العين واضطرابها وتصرُّف النُّساخ فيها.

٦- من العوامل الَّتي أدَّت إلى نسبة بعض المصادر أقوالاً إلى العين لا تصحُّ نسبتها إليه: الوهم والتَّصحيف.

وبعد ذكر هذا النَّتائج تحسن الإشارة إلى التَّوصيات والمقترحات للباحثين، ومن أهمِّها:

١- استفراغ الوسع في تتبُّع النُّصوص المنقولة عن العين ممَّا غاب عن المطبوع، ودراستها وتحليلها.

٢- بذل الجهد في الحصول على نُسَخ أخرى للعين لم تظهر من قبل؛ فلعلَّها تكشف عن حقيقة تلك النُّصوص الغائبة المفقودة.

٣- التَّأكيد على ضرورة تضافر الجهود لإعادة تحقيق هذا المعجم العظيم، الَّذي كان المصدرَ الأوَّل لمعجماتنا العربيَّة، فهو حريٌّ بتلك الجهود، ويسعى كاتب هذا البحث إلى الشُّروع في ذلك قريباً إن شاء الله تعالى!.

واللهَ أسأل أن ينفع بهذا البحث كاتبه وقارئه والمفيد منه من المتخصِّصين وطلاب العلم، وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع:

- **الإبدال**، لأبي الطَّيِّب عبد الواحد بن عليٍّ اللُّغويِّ الحلبيِّ ت ٣٥١هـ، حقّقه وشرحه: عزّ الدّين التنّوخيّ، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م.
- **استدراك الغلط الواقع في كتاب العين**، لأبي بكر محمّد بن الحسن الزُّبَيديّ ت ٣٧٩هـ، حقّق مقدمته د. عبد العليّ الودغيريّ، وحقّق الباقي منه وقدّم له: د. صلاح مهديّ الفرطوسيّ، مطبوعات مجمع اللُّغة العربية بدمشق.
- **اشتقاق أسماء الله**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجاجيّ، ت: ٣٣٧هـ، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة: الثّانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- **إكمال الأعلام بتثليث الكلام**، لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله، ابن مالك الطّائيّ الجيّانيّ، ت: ٦٧٢هـ.، تحقيق: د.سعد بن حمدان الغامدي، النّاشر: جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، الطّبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- **أمثال الحديث المرويّة عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم**، لأبي محمّد الحسن بن عبدالرّحمن بن خلّاد الرّامهرمزيّ ت: ٣٦٠هـ، المحقّق: أحمد عبد الفتاح تمام، النّاشر: مؤسّسة الكتب الثّقافيّة - بيروت، الطّبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
- **إنباه الرُّواة على أنباه النّحاة**، لجمال الدِّين أبي الحسن عليّ بن يوسف القفطيّ ت ٦٢٤هـ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسّسة الكتب الثّقافيّة - بيروت، الطّبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦ م.
- **البارع في اللغة**، لأبي عليٍّ إسماعيل بن القاسم القاليِّ ت٣٥٦ هـ، مكتبة النَّهضة، بغداد - ساعدت جامعة بغداد على نشره - الطَّبعة الأولى ١٩٧٥م.
- **البحر المحيط في التّفسير**، لأبي حيّان محمّد بن يوسف بن حيّان الأندلسيّ، تحقيق: صدقي محمّد جميل، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٤٢٠هـ

- **تاج العروس من جواهر القاموس**، لمحمّد مرتضى الزَّبيديّ ت ١٢٠٥هـ، مطبعة حكومة الكويت ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.
- **تصحيح الفصيح وشرحه**، لابن درستويه ت ٣٤٧ هـ، تحقيق د. محمَّد بدوي المختون – وزارة الأوقاف – القاهرة ١٤١٩ هـ.
- **التّكملة والذّيل والصّلة لكتاب تاج اللّغة وصحاح العربية**، للحسن بن محمّد الصغانيّ ت ٦٥٠ هـ، حقّقه: عبد العليم الطّحاويّ وآخرون، مطبعة دار الكتب، القاهرة.
- **التّلخيص في معرفة أسماء الأشياء**، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكريّ ت ٣٩٥هـ، عني بتحقيقه: الدّكتور عزّة حسن، دار طلاس للدّراسات والتّرجمة والنّشر، دمشق، الطّبعة الثّانية، ١٩٩٦ م.
- **تهذيب اللُّغة**، لأبي منصور محمَّد بن أحمد الأزهريِّ ت ٣٧٠هـ، حقّقه: عبدالسَّلام هارون وآخرون، المؤسَّسة المصريَّة العامَّة للتَّأليف والنَّشر.
- **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**، لمحمد بن أبي نصر الحميديّ ت ٤٨٨هـ – الدّار المصريّة ١٩٦٦م.
- **جمهرة اللُّغة**، لأبي بكر محمَّد بن الحسن بن دريد ت ٣٢١هـ، تحقيق: رمزي بعلبكّيّ، دار العلم للملايين، بيروت، الطّبعة الأولى – ١٩٨٧م.
- **الحجة للقرّاء السّبعة**، لأبي عليٍّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ، ت: ٣٧٧هـ، تحقيق: بدر الدّين قهوجيّ وبشير جويجابيّ، راجعه ودقّقه: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدّقّاق، دار المأمون للتّراث، دمشق / بيروت، الطّبعة الثّانية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- **حلية الفقهاء**، لأبي الحسين أحمد بن فارس، ت: ٣٩٥هـ، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التّركيّ، الشّركة المتّحدة للتّوزيع – بيروت، الطّبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- **الدّلائل في غريب الحديث**، لقاسم بن ثابت السّرقسطيّ، ت ٣٠٢هـ، تحقيق: د. محمّد بن عبد الله القنّاص، مكتبة العبيكان، الرّياض، الطّبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.
- **ديوان الأدب**، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابيِّ ت٣٥٠هـ، تحقيق: د. أحمد مختار عمر - مجمع اللُّغة العربية بمصر - ١٣٩٤ هـ.
- **ديوان الهذليِّين**، ترتيب وتعليق: محمَّد محمود الشّنقيطيّ، الدّار القوميّة للطّباعة والنّشر، القاهرة، ١٣٨٥ هـ/ ١٩٦٥ م.
- **الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس**، لأبي بكر محمّد بن القاسم الأنباريّ ت ٣٢٨هـ تحقيق: د. حاتم الضّامن، مؤسّسة الرِّسالة ـ بيروت ـ الطّبعة الأولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- **الصَّاحِبيّ**، لأبي الحسين أحمد بن فارس ت ٣٩٥هـ، تحقيق: السّيّد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه -ـ القاهرة.
- **الصِّحاح تاج اللُّغة وصِحاح العربيَّة**، لإسماعيل بن حمَّاد الجوهريِّ ت ٣٩٣هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين -بيروت، الطّبعة الثّانية ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- **العباب الزَّاخر واللُّباب الفاخر**، لرضيّ الدِّين الحسن بن محمّد الصّغاني ت ٦٥٠هـ:
  - أ- المخطوط: نسخة آيا صوفيا.
  - ب- المطبوع بتحقيق: محمّد حسن آل ياسين ـ حرف الفاء، وزارة الثّقافة والإعلام بالعراق، دار الرَّشيد، ١٩٨١م.
- **العين**، لأبي عبدالرّحمن الخليل بن أحمد الفراهيديِّ ت ١٧٥هـ:
  - أ- المخطوط مصور عن مكتبة مجلس شورى ملى بإيران برقم ٥٦٥٤.
  - ب- المطبوع: بتحقيق: د. مهديّ المخزوميِّ ود. إبراهيم السَّامرَّائيِّ، دار الرّشيد.

- **غريب الحديث**، لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربيّ ت٢٨٥هـ (المجلّدة الخامسة) تحقيق ودراسة: أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد، طبع مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث بجامعة أمّ القرى، الطّبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- **الغريب المصنّف**، لأبي عبيد القاسم بن سلّام، تحقيق: د. محمّد المختار العبيديّ، دار مصر للطّباعة القاهرة، الطّبعة الثانية ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- **الفروق اللُّغويَّة**، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكريّ، ت: نحو ٣٩٥هـ حقّقه وعلّق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثّقافة للنّشر والتّوزيع، القاهرة – مصر.
- **القاموس المحيط**، لمجد الدِّين الفيروزآباديِّ، دار الفكر – بيروت ١٤٠٣هـ.
- **كتاب الأفعال**، لسعيد بن محمد المعافريّ القرطبيّ السّرقسطيّ، أبو عثمان، ويعرف بابن الحدّاد، ت: بعد ٤٠٠ هـ، المحقّق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمّد مهديّ علّام، مؤسّسة دار الشّعب للصّحافة والطّباعة والنّشر، القاهرة، ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥ م.
- **لسان العرب**، لأبي الفضل جمال الدِّين محمَّد بن مكرم بن منظور ت ٧١١هـ، دار صادر- بيروت، الطَّبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- **مآخذ الأزهري اللُّغويَّة على كتاب العين**، إعداد: جمعان بن ناجي السُّلميّ، رسالة دكتوراه بجامعة أمّ القرى.
- **مجمل اللغة لابن فارس**، لأبي الحسين أحمد بن فارس ت: ٣٩٥هـ، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الثَّانية، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.
- **المحكم والمحيط الأعظم في اللُّغة**، لعليِّ بن إسماعيل بن سيده ت ٤٥٨هـ، بتحقيق: مصطفى السَّقَّا وحسين نصَّار، معهد المخطوطات بجامعة الدّول العربيّة، الطّبعة الأولى، ١٩٥٨م/ ١٩٩٨م.

- **المحيط في اللُّغة**، للصَّاحب إسماعيل بن عبَّاد ت ٣٨٥هـ، تحقيق محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، الطَّبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- **مختصر العين**، لأبي بكر محمَّد بن الحسن الزُّبيديِّ ت ٣٧٩هـ، تحقيق د. نور حامد الشَّاذليِّ، عالم الكتب، الطَّبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- **مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع**، لابن خالويه ت ٣٧٠هـ، مكتبة المتنبّي، القاهرة.
- **المخصّص**، لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل بن سيده ت ٤٥٨هـ، تحقيق: لجنة التّراث العربيّ، دار إحياء التّراث العربي - بيروت.
- **مراتب النّحويين**، لأبي الطّيّب اللّغويّ ت ٣٥١هـ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ.
- **مفاتيح العلوم**، لمحمّد بن أحمد بن يوسف الخوارزميّ، ت: ٣٨٧هـ، المحقّق: إبراهيم الأبياريّ، دار الكتاب العربيّ، الطّبعة الثّانية.
- **مقاييس اللُّغة**، لأبي الحسين أحمد بن فارس ت ٣٩٥هـ، حقّقه: عبد السَّلام هارون، دار الجيل - بيروت - الطَّبعة الأولى ١٤١١هـ.
- **المقصور والممدود**، لأبي عليٍّ إسماعيل بن القاسم القاليِّ ت٣٥٦هـ - تحقيق ودراسة د. أحمد عبد المجيد هريديّ - مكتبة الخانجيّ بالقاهرة - الطّبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- **النّهاية في غريب الحديث والأثر**، لمجد الدِّين أبي السّعادات المبارك بن محمّد بن الأثير ت ٦٠٦هـ، تحقيق: طاهر أحمد الزّواويّ ومحمود الطّناحيّ، دار الباز للنّشر والتّوزيع.